

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٦٩

الأربعاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سينهاسيني (تايلند).
افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات الملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(ب) انتخاب عضوين في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام

ويذكر الأعضاء أيضاً أن الجمعية العامة في جلستها العامة ٨٣ من الدورة السادسة والستين، انتخبت كرواتيا والسلفادور عضوين في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لفترة عضوية مدتها سنتان تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وفي الجلستين العامين الثانية والستين والخامسة والستين من الدورة السابعة والستين، انتخبت الجمعية العامة البرازيل، وكينيا، وماليزيا، وبيرو، وجنوب أفريقيا، أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لفترة عضوية مدتها سنتان تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أنه، وفقاً للقرارات ٤ (أ) إلى (هـ) من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تتألف اللجنة التنظيمية مما يلي: سبعة أعضاء من مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء الدائمون الخمسة، وسبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يتم انتخابهم من المجموعات الإقليمية، وخمسة أعضاء من كبار المساهمين بالأنصبة المقررة في ميزانيات الأمم المتحدة وبالتبرعات لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بما في ذلك صندوق دائم لبناء السلام،

تشرع الجمعية العامة الآن في انتخاب عضوين في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1362477 (A)



التنظيمية للجنة بناء السلام لفترة عضوية مدتها سنتان تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ البوسنة والهرسك وغواتيمالا على انتخابهما لعضوية اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ١٥ من جدول الأعمال ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/68/286)

مذكرة من الأمين العام (A/68/216)

مشاريع القرارات A/68/L.28 و A/68/L.30 و A/68/L.31

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية العامة تقرير الأمين العام المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام" (A/68/286) ومذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (A/68/216). ومعروض على الجمعية أيضا ثلاثة مشاريع قرارات صادرة بوصفها الوثائق A/68/L.28 و A/68/L.30 و A/68/L.31.

وعلاوة على ذلك، أود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، والتي يحيل بها التقرير السنوي السادس للممثل السامي لتحالف الحضارات (A/68/361).

بموجب القرار ٦٠/٢٦١، المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، قررت الجمعية أن أعضاء اللجنة التنظيمية يعملون لفترة مدتها سنتان قابلة للتجديد، حسب مقتضى الحال. وبناء على ذلك، يجوز إعادة انتخاب كرواتيا والسلفادور على الفور.

فيما يتعلق بالترشيح للمقعدين، أود أن أبلغ الأعضاء أنه بالنسبة لمجموعة دول أوروبا الشرقية، فقد أيدت المجموعة البوسنة والهرسك؛ وبالنسبة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد أيدت المجموعة غواتيمالا.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في القرار ٦٠/٢٦١، قررت أن يطبق النظام الداخلي للجمعية العامة والممارسة المتبعة فيها فيما يخص انتخاب أعضاء هيئتها الفرعية على انتخابها أعضاء اللجنة التنظيمية. وفيما يتعلق بهذا الانتخاب، تنطبق المادتان ٩٢ و ٩٤. وعليه، يجري الانتخاب بالاقتراع السري ولا تقدم ترشيحات.

بيد أنني، أود أذكر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، التي تقضي بأن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية قاعدة، حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب شغلها، ما لم يطلب أحد الوفود تحديدا إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم وجود هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على ذلك الأساس؟
تقرر ذلك.

نائب الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظرا لأن عدد المرشحين الذين اعتمدتهم مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مساو لعدد المقاعد الواجب ملؤها، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر انتخاب البوسنة والهرسك وغواتيمالا عضوين في اللجنة

نحافظ على مشروع القرار وأن نعززه الآن أكثر مما كان عليه الحال في السنوات الماضية.

إن الأطر المثيرة للإعجاب موجودة في الوثائق، ولكن ترجمتها إلى إجراءات تظل مهمة بالغة الصعوبة. فصور عدم المساواة والتمييز وسوء الفهم والتعصب في جميع أنحاء العالم تولد مستويات جديدة من الصراع. ونحن بحاجة إلى ثقافة تحترم الكرامة الإنسانية وتعزز التفاهم والاحترام بين الدول. وفي أوقات التوتر والخوف، نحن بحاجة إلى الهدوء والعقل. وليس لدي أدنى شك في إمكانية تحقيق ذلك عن طريق ترسيخ وتعزيز ثقافة السلام.

وفي ظل هذه الخلفية، قدم وفد بلدي مشروع القرار السنوي هذا. ونشكر الوفود على مشاركتها الاستباقية في عملية التفاوض. كما نشكرها على إسهاماتها القيمة وتعاونها. وفي هذا العام، يتضمن مشروع القرار تحديثا تقنيا أساسيا لمشاريع قرارات السنوات السابقة. وإلى جانب التحديثات التقنية، فإن مشروع القرار يتضمن بعض العناصر الإضافية. وهي كما يلي:

أولا، يرحب مشروع القرار بنجاح انعقاد المنتدى الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام، الذي دعا إليه رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، على النحو المتوخى في القرار ١٠٦/٦٧، ويشير على وجه الخصوص إلى المشاركة الرفيعة المستوى والواسعة النطاق فيه.

ثانيا، ينوه مشروع القرار بإشارة الأمين العام في تقرير هذا العام (A/68/286) إلى ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب للسلام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثا، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، على النحو المطلوب، تقريرا عن الإجراءات التي تتخذها جميع الكيانات

وأعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/68/L.28.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/68/L.28، المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام". إن بنغلاديش تفخر بتقديم مشروع القرار هذا إلى الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠١. ومنذ ذلك الوقت، حظي مشروع القرار بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، ويجري اعتماده سنويا بتوافق الآراء.

وعلى الرغم من العديد من الجهود والعديد من القرارات التي تخدم مصلحة البشر ومصلحة الكوكب والتي ترمي إلى تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في جميع الدول، يؤسفنا أن حوادث العنف والصراع والقتل والتحيز والمعاناة الإنسانية لم تصبح بعد جزءا من التاريخ وأن السلام ما زال بعيد المنال. ومن ثم، فإن هناك حاجة ملحة إلى نشر ثقافة السلام. ونحن بحاجة إلى إيجاد عقلية تؤمن بالتسامح والاحترام، احترام القانون واحترام الآخرين واحترام التنوع، بصرف النظر عن الطبقة أو العقيدة أو اللون أو العرق أو الدين. ونعتقد أن جميع صور العنف وسوء الفهم والحرب والإرهاب تنبع من عقلية لا تعرف سوى التعصب والجهل والكراهية وعدم احترام الآخرين.

والعالم يواجه أيضا مشاكل كثيرة جدا بسبب الانقسامات وضيق الأفق، وهو ما يؤدي إلى عرقلة وتعثر مساعي بلوغ أهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والاستقرار والتقدم على نحو مستدام. ولكي يخرج النظام العالمي من حالة الفوضى وعدم اليقين والعنف التي يعيشها حاليا، فإن بناء ثقافة السلام سيوفر الحل. وتشجيع وغرس روح ثقافة السلام يشكّلان جوهر الإدارة الخلاقة للاختلافات والانقسامات.

ورغم أننا شهدنا انتهاء العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠، يجب أن

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية لتقديم مشروع القرار A/68/L.31.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): باسم مقدمي مشروع القرار A/68/L.31، يشرفني أن أعرضه في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال، وعنوانه "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف". ومنذ نشر مشروع القرار، إنضمت ١٣ دولة جديدة للمقدمين الأصليين لمشروع القرار البالغ عددهم ١٢، والدول الجديدة المنضمة هي: الاتحاد الروسي وأفغانستان وبوليفيا وبيلاروس وتايلند وتركيا وسويسرا والصين والعراق والفلبين ونيكاراغوا والهند واليابان.

أود أولاً أن أعرب عن خالص امتناني لجميع مقدمي مشروع القرار وجميع الوفود الأخرى على مشاركتها البناء ودعمها خلال المشاورات المفتوحة والشفافة التي أجراها وفد بلدي. لقد جعلت مقترحاتها واقتراحاتها وتدخلاها، مشروع القرار أكثر قوة وساعدت على استيعاب وجهات نظر مختلف الدول الأعضاء. وتؤكد المشاركة الإقليمية الواسعة النطاق أيضاً اعترافاً عالمياً بضرورة اتخاذ إجراءات فيما يخص التحديات العالمية الملحة المرتبطة بالعنف والتطرف العنيف. من هذا المنطلق، يدعو المقدمون باحترام جميع الدول الأعضاء إلى دعم مشروع القرار اليوم.

يشكل تنامي التطرف العنيف، وخاصة العنف الطائفي الذي ابتليت به أجزاء كثيرة من العالم، المسألة الأساسية التي يتناولها مشروع القرار. فهو يعتمد على الأفكار التي قدمها فخامة السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، خلال حملته الانتخابية، والحاجة إلى تعزيز الاعتدال المتعقل ورفض التطرف والعنف. وقد استفاد في الحديث عن هذا الموضوع الشامل، في البيان الذي ألقاه خلال مناقشة الجمعية

ذات الصلة في الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج العمل بشأن ثقافة السلام.

وقد أتاح المنتدى الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام، الذي نظمه رئيس الجمعية العامة وعُقد في ٦ أيلول/سبتمبر، فرصة فريدة للجمعية للجمع بين كل الأطراف المعنية ولتنشيط جهودنا المشتركة. وألهمنا الحماس الذي تجلّى خلال المنتدى أن نحتفظ بحكم بشأن عقد هذا المنتدى الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ونحن في غاية السرور لأن الدول الأعضاء وافقت على الإبقاء على ذلك الحكم في النص. فعقدت مناسبات كهذه سنوياً لن يتطلب بالضرورة أي تكاليف إضافية بالنسبة لميزانية الأمم المتحدة. ولكنه سيبعث رسالة قوية إلى العالم، وخاصة للأجيال الشابة، مفادها أن الأمم المتحدة ملتزمة حقاً برعاية ثقافة السلام.

وفي كل عام، يحظى مشروع القرار بدعم عدد كبير من الدول. ويسرني أن أشير إلى أن أكثر من ١٠٠ بلد يشارك في تقديم مشروع القرار في هذا العام. ويظهر ذلك مدى اعتزازنا جميعاً بثقافة السلام. فهي طموح للبشرية جمعاء. وهي جوهر ميثاق الأمم المتحدة.

وأشكر وأحيي جميع مقدمي مشروع القرار على دعمهم والتزامهم. وأعتقد وآمل أنه سيأتي يوم لا نرى فيه جميع الوفود تتقدم للمشاركة في تقديم مشروع القرار فحسب، ولكن، وهو الأهم من ذلك، سنرى تطبيق كل دولة وكل مجتمع وكل أسرة وكل أسرة معيشية لمبادئ وعقلية ثقافة السلام، بغية بلوغ هدفنا المنشود المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في جميع الدول على نحو مستدام.

وبهذه التطلعات، يحدوني الأمل أن نتمكن، كما حدث في السنوات الماضية، من اعتماد مشروع القرار A/68/L.28 بتوافق الآراء.

الولاءات الطائفية، ووضع ازدهار الجيل القادم فوق تصفية حسابات الماضي، والتطلع إلى المستقبل بأمل واعتدال متعقل، بوصف ذلك أمراً أساسياً. من خلال اعتماد مشروع القرار، تتفق جميع الدول الأعضاء أيضاً، على أننا جميعاً بحاجة إلى التعاون، عند التعامل مع تهديدي العنف والتطرف، وليس ثمة مجال لفوز جانب بما يخسر الجانب الآخر في أي مجال من المجالات.

إن مشروع القرار جديد، بمعنى أن الجمعية العامة لم تتناول مسألة التطرف العنيف في الماضي. ويدق ناقوس الخطر بخصوص زيادة حدة التطرف العنيف، ويدين كل من يقفون وراء هذه الآفة وأفعالهم، مثل استهداف السكان المدنيين، والهجوم على المواقع الدينية والثقافية وتعطيل عملية التنمية في المجتمعات. ويؤكد مشروع القرار من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك التزامات جميع الدول بأن تمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، حيث يمكن أن توفر الصراعات المسلحة الظروف المؤاتية لانتشار التطرف العنيف. كما أنه يؤكد أيضاً أهمية التسامح واحترام حقوق الإنسان للحد من التطرف العنيف.

كما يدعو مشروع القرار جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، إلى الشروع في اتباع سياسات تهدف إلى مراقبة انتشار التطرف العنيف والعنف الطائفي.

وتشكل سبل المواجهة الملموسة، عنصراً هاماً من مشروع القرار، بما في ذلك، تلك التي يوصي بها في مجالي التعليم وإشراك المجتمع المحلي، إلى جانب النداء الذي يوجهه إلى جميع الجهات الفاعلة لتولي زمام الأمور وتنفيذ سبل المواجهة تلك.

كما طلب إلى الأمين العام أن يقيي الجمعية العامة مطلة في دورتها السبعين على تنفيذ مشروع القرار هذا،

العام (انظر A/68/PV.6). وكرس أفضل جزء من بيانه لضرورة مكافحة العنف والتطرف. وتحدث في بيانه، عن الخشية والأمل، عن "الخشية من إضفاء الطابع المؤسسي على العنف والتطرف" والأمل في تفضيل الحوار على الصراع والاعتدال على التطرف. ودق الرئيس روحاني ناقوس الخطر بشأن "التأثير الكارثي للكتابات العنيفة والمتطرفة" وكرر التأكيد بأنه لا ينبغي، بل في الواقع، يجب عدم الاستهانة بها. كما أعرب عن أسفه إزاء حقيقة أن العنف والتطرف في أيامنا هذه، قد ذهبا أبعد من العالم المادي وأصابا للأسف ورسخا وشوها البعدين النفسي والروحي للحياة في المجتمعات البشرية. ومع تأكيده على الحاجة إلى تشجيع وتعزيز التسامح، اقترح على الأمم المتحدة النظر في فكرة إقامة عالم ضد العنف والتطرف العنيف.

لقد صيغ مشروع القرار على أساس ما تقدم، وكذلك في ضوء التطورات المفزعة في جزء من العالم، والأهمية الكبيرة التي نوليها لمكافحة العنف والتطرف، والعنف الطائفي الذي يهدد بالانتشار في منطقتنا وأجزاء أخرى من العالم. ونظراً لتلك التطورات، لا بد أن يتفق المجتمع الدولي اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة التطرف العنيف.

لقد حان الوقت الآن للجمعية العامة، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة التي تضم ممثلين من كل دولة تقريباً في العالم، العمل على معالجة التطرف العنيف والمشاكل الواسعة النطاق التي يتسبب فيها، واتخاذ الخطوة الأولى فيما يخص وضع حجر الأساس لتعزيز مكافحة المؤسسة للعنف الطائفي والتطرف العنيف. ونأمل أن يوفر مشروع القرار أساساً متيناً لهذه العملية. إن عملنا في الجمعية العامة يمكن أن يشكل جزءاً من المساعي الأخرى على المستويين المحلي والإقليمي ويسهم فيها، بغرض معالجة المواجهات المتعددة الجهات، وتصويب الأوضاع والحالات التي لا تنتصر فيها سوى العدمية العنيفة.

يعد مشروع القرار بمثابة دعوة لوضع حد للتكرار الذي لا نهاية له، الذي حصل في الماضي، وإعلاء مفهوم المواطنة على

الفهم السليم لوجهات نظر الطرف الآخر. وينبغي إجراء الحوار بطريقة مستمرة وفعالة. وينبغي أن يضم الزعماء الدينيين والمؤسسات والحكومات المحلية والوطنية، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وهدفنا النهائي هو منع نشوب الصراعات في جميع أنحاء العالم من خلال الاعتدال وثقافة السلام على الصعيد العالمي.

وعلى الرغم من الاختلافات الثقافية والدينية، فإن لدى الأديان والثقافات الكثير من القواسم المشتركة التي يمكن أن توحد بيننا بالفعل. نحن نحتاج إلى الاعتماد على تلك السمات المشتركة لتعزيز الانسجام الديني والثقافي داخل المجتمعات وفيما بينها. إن التنوع الديني والثقافي هو قوة محرّكة إيجابية يمكن أن تسهم بشكل مجد في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات المتعددة الثقافات في جميع أنحاء العالم.

ونحن نقدر تقديرا عاليا جميع الخطوات والمبادرات الجاري اتخاذها من جانب مختلف الحكومات والمنظمات على جميع المستويات، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام الصادر هذا العام (A/68/286).

ونقدر أيّما تقدير الدور الهام الذي تضطلع به اليونسكو والمجتمع المدني في هذا الصدد، ونشجعهما على مواصلة جهودهما القيمة من أجل الصالح المشترك للبشرية. ونحن نؤمن بأن، من خلال زيادة الحوار والتفاهم، من الممكن تحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم متنوع لكن يعيش بانسجام وسلام ويرتكز بصلاية على دعائم التعايش السلمي والوحدة في إطار التنوع.

وتمت مناقشة مشروع القرار في المشاورات غير الرسمية باستفاضة لما يقرب من أسبوع على مستوى الخبراء. وجرّت هذه المشاورات في مناخ ودي تسوده روح التعاون، وبعقل منفتح ومرونة. وقد أثرى هذا مشروع القرار، ومكننا من التوصل إلى مشروع نص متوازن يجسد وجهات نظر جميع الشركاء. ويعرب مقدمو مشروع القرار عن عميق الامتنان

وتقديم توصيات بشأن بالطرق والوسائل التي يمكن من خلالها لمنظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة مساعدة الدول الأعضاء على إذكاء وعي الجماهير بأخطار التعصب، فضلا عن تنمية التفاهم.

أخيرا، أود لي أن أعرب عن أملي الصادق في أن يحظى مشروع القرار بأوسع تأييد ممكن، وأن يُعتمد بتوافق الآراء. وفي أن يساعد ذلك على تسريع التنسيق والتعاون بين الدول فيما يخص معالجة المشاكل المتزايدة الناجمة عن التطرف العنيف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان لعرض مشروع القرار A/68/L.30.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا أن أنضم إلى ممثل جمهورية الفلبين كأحد المقدمين في عرض نص مشروع القرار المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات والتعاون من أجل السلام" (A/68/L.30).

وسوف يشرح ممثل جمهورية الفلبين مغزى وأهمية هذه المبادرة الهامة التي اشترك بلدانا في في تولي زمامها في السنوات القليلة الماضية. ونحن نعتقد أن هذه المبادرة، التي حظيت تدريجيا بدعم العضوية الأوسع نطاقا، تعالج أحد أكثر الاحتياجات إلحاحا في عصرنا.

ولا يزال العالم حولنا موبوءا بالأيديولوجيات المتطرفة والريبة وعدم الثقة المتبادلة. يمكن أن يعزى الكثير منها إلى عدم وجود تواصل وحوار فعالين، وما يترتب على ذلك من عدم الفهم والاحترام للأديان والثقافات المختلفة في العالم. يجب أن تواصل جميع الدول إجراء حوار بناء وصادق وحقيقي بين الأديان وبين الثقافات على جميع المستويات. هذا الحوار من شأنه أن يساعدنا على التغلب على المخاوف التي لا أساس لها من الصحة ولكن عميقة الجذور وتنبع من الافتقار إلى

وتؤيده على مر السنين. كما نود أن نشكر الدول الأعضاء التي تشترك في تقديم مشروع القرار للمرة الأولى.

وبعد ثلاث جولات من المشاورات غير الرسمية التي يسرها باكستان والفلبين من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر، خضعت الصيغة النهائية لمشروع النص إلى إجراء الموافقة الصامتة حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر، ولم يتم كسر حاجز الصمت. وكما ذكر ممثل باكستان اتسمت المشاورات بحوار حقيقي ملؤه الصراحة والروح البناءة. وعملنا بأمانة وصراحة، وفي الوقت نفسه بروح التفاهم والمرونة. إن روح التعاون تحركنا. ومن الواضح أن هذا هو جوهر مشروع القرار. وقد استمعنا إلى بعضنا بعض. وفهمنا واحترمنا موقف كل واحد منا.

ولا يزال نص مشروع القرار هذا العام متوازنا للغاية. وهو يستفيد من حوالي عقد من الخبرة. والفقرة ١٧ من الديباجة والفقرة ١٨ من المنطوق لا تستفيدان من التحديثات التقنية المعتادة فحسب ولكن أيضا من منظور أكثر شمولا وأوسع نطاقا من شأنه أن يسمح لنا بالتصدي على نحو أكثر استدامة وعلى نطاق أوسع للتحديات المشتركة. وأود أن أوضح للهيئة بعض من أهم السمات الملحوظة لمشروع القرار. أولا، يتضمن تحديثات تقنية من اليونسكو، بوصفها وكالة الأمم المتحدة الرئيسية، بشأن وضع خطة عمل لتنفيذ العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢). ومن الجدير بالذكر أننا أعلننا العقد في العام الماضي من خلال القرار ٦٧/٤٠٤.

ثانيا، يثني على الأفكار التي اقترحت في الفريق رفيع المستوى المعني بالسلام والحوار بين الثقافات التابع لليونسكو، المعقود بباريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ من أجل المساعدة على تحديد المجالات التي يتعين اتخاذ إجراءات عملية فيها في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات الاجتماعية، من أجل تشجيع الحوار والتسامح والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات،

لشركائنا على إسهامهم البناء في إدخال مزيد من التبسيط وتعزيز مشروع القرار.

ويجدونا الأمل في أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، وأن ينضم مزيد من الدول إلينا كمقدمين لمشروع القرار هذه المرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين ليعرض مشروع القرار A/68/L.30.

السيد دي فيغا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تتشرف الفلبين كثيرا مرة أخرى، جنبا إلى جنب مع باكستان، بعرض مشروع القرار المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام" (A/68/L.30)، في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال، المعنون "ثقافة السلام".

قبل تسع سنوات، عقدنا العزم على السعي إلى تحقيق السلام العالمي عن طريق زيادة فهم تنوعنا في الأديان وكذلك الثقافات. ويبدو إن هذه مهمة بالغة الصعوبة. ولكن، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تم اعتماد المبادرة بالإجماع بوصفها القرار التاريخي ٥٩/٢٣. وكان عنوان القرار ببساطة "تشجيع الحوار بين الأديان". وتألّف القرار من خمس فقرات في الديباجة وفقرتين في المنطوق. وأكد القرار أن التفاهم المتبادل والحوار بين الأديان شكلا بعدين هامين من أبعاد الحوار بين الحضارات وثقافة السلام. وفتح القرار الباب أمام هذه الهيئة للدخول في شراكة مع المجتمع المدني عموما، والقطاع الديني على وجه الخصوص. ومنذ ذلك الحين، زادت مبادرتنا ونمت رؤيتنا من قوة إلى قوة، موسعة نطاق المشاركة والملكية من مزيد من أصحاب المصلحة.

أود أن أنضم إلى ممثل باكستان في توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء التي ظلت تقليديا تقدم مشروع القرار هذا

والاجتماعية وفرع شؤون الجمعية العامة على المساعدة الفنية التي قدموها.

ولا أغالي في التشديد على قيمة ما نقوم به من عمل في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وعلى الكيفية التي يشكل بها الحوار الأساس لتحقيق لسلام العادل والدائم. فبدون السلام لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب، فإنني أتكلم بالنيابة عن الفلبين، وربما الدول الأعضاء الأخرى التي هي أيضا من مقدمي ومؤيدي مشروع قرار إيران المعنون "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف" (A/68/L.31)، ومشروع القرار الذي قدمه ممثل بنغلاديش، المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام" (A/68/L.28). وتكتمل مبادراتنا الثلاث بعضها بعضا.

أود أن اختتم بياني بالإشادة بالرئيس الراحل نيلسون مانديلا. ويجسد نيلسون مانديلا، المعروف ملاطفة باسم ماديبا أسمى قيم الأمم المتحدة. ويذكرنا ماديبا من خلال حياته وضربه مثلا لنا بأن التعليم هو أهم أداة فعالة في تعزيز السلام من خلال الحوار بين الأديان والثقافات. فقد قال،

"لا أحد يولد كارها لشخص آخر بسبب لون بشرته أو دينه أو خلفيته. يجب على الناس أن يتعلموا الكراهية، وإذا استطاعوا ذلك، يمكن تعليمهم المحبة حيث إنما تنبع من قلب الإنسان بصورة أكثر فطرية من نقيضها."

وبالنيابة عن باكستان وغيرها من المقدمين لمشروع القرار، أتشرف أيضا شرف في الانضمام إلى دعوة الجمعية العامة إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد إبراهيم (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية):
بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي تضم في عضويتها إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية

ثالثا، يرحب بالعمل المستمر الذي يضطلع به الاجتماع الآسيوي الأوروبي بشأن الحوار بين الأديان، ولا سيما إعلان فيينتيان الصادر عن الاجتماع الآسيوي الأوروبي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ والمؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن الحوار بين الثقافات والأديان الذي سينتق عن الاجتماع الآسيوي الأوروبي وسيعقد في سانت بطرسبورغ في تموز/يوليه ٢٠١٤.

رابعا، يرحب أيضا بتعميق مشاركة تحالف الأمم المتحدة للحضارات، ولا سيما المنتدى العالمي السادس لتحالف الحضارات، الذي سيعقد في بالي، إندونيسيا في آب/أغسطس ٢٠١٤.

خامسا، يرحب بالعمل الذي قامت به مؤسسة "آنا ليند" في المساهمة في عملية الحوار.

سادسا، يشير إلى المعتقدات والثقافات والأديان والعقائد الدينية، بهدف مناقشة المسائل والأهداف المشتركة، وهو بذلك يصل إلى جمهور أوسع ويولد ملكية أوسع نطاقا للحوار.

سابعاً، يقر بأنه يمكن للأفراد أن يسهموا إسهاما إيجابيا في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات.

ثامنا، وأخيرا، أعدنا ترتيب عدد قليل من فقرات الديباجة والمنطوق التي اتفق فعلا على صياغتها من قرارات السنوات السابقة، وجعلنا العامة منها في البداية.

كما نود أن نشكر، بالإضافة إلى الدول الأعضاء المشاركة، البعثات المراقبة، مثل الكرسي الرسولي، وممثلي المنظمات الحكومية الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، على ما قدموه من مساهمات قيمة وحكيمة للغاية.

كما أعرب عن آيات الشكر لمكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق، وإدارة الشؤون الاقتصادية

بينهم. كما نستمر في تثقيفهم بشأن قيمة احترام أولئك الذين يأتون من خلفيات دينية وثقافية مختلفة، الأمر الذي نقوم به من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل البوابة الإلكترونية للحوار بين الأديان التي أنشأها الاجتماع الوزاري الاستثنائي لحركة عدم الانحياز بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية، المعقود في مانبلا في عام ٢٠١٠.

كما بدأت الرابطة المشروع الإقليمي الذي يدعى فيالق المتطوعين الفنيين الشباب التابعة لآسيان، وهو يهدف إلى تقديم المساعدة في مختلف المشاريع في مجالات التنمية الريفية والقضاء على الفقر، والتعليم، والزراعة، والصحة، والمسائل البيئية. ونحن نعتقد أنه يمكن للبرنامج تعزيز الحوار والتفاعل فيما بين الشباب في البلدان الأعضاء في الرابطة وتعزيز التفاهم الثقافي والديني.

كما تنشط آسيان في منتديات أخرى، مثل الاجتماع الآسيوي الأوروبي، إلى جانب تعاوننا على الصعيد الإقليمي. وأعربنا عن ترحيبنا بنتائج الاجتماع السابع الآسيوي الأوروبي المعني بالحوار بين الأديان الذي عقد في الفلبين في ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وركز على تسخير المكاسب والتصدي للتحديات التي تطرحها الهجرة من خلال الحوار بين الأديان والثقافات.

أما على الصعيد الدولي، فيسرنا أن الجمعية العامة لا تزال تؤيد مشروع قرارين هامين، أي، المعنونين "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام" (A/68/L.30)، و "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام" (A/68/L.28). ويقدم كلا مشروع القرارين جميع الدول الأعضاء في آسيان. كما ندرك أهمية مشروع القرار الجديد المعنون "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف" (A/68/L.31). ولا بد من اعتماد مشاريع القرارات الثلاثة

لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار، يشرفني أن أدلي بهذا البيان في إطار البند المعنون "ثقافة السلام".

وعلى مر العقود، تجتذب منطقة جنوب شرق آسيا دائما الزوار، من جميع أرجاء العالم، الذين يجلبون معهم تأثيرات ثقافتهم وأديانهم. ونتيجة لذلك، فإن منطقتنا غنية بالثقافة، وهي متنوعة عرقيا ودينيا. وتنتظر آسيان إلى تراث المنطقة العظيم بإيجابية، ونحن نعزز بلا تحفظ طابعنا الفريد، لا سيما ونحن نعمل معا للتوصل إلى جماعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بحلول عام ٢٠١٥.

كما تعطي الرابطة الأولوية لتشجيع الحوار والتفاهم المتبادل في سبيل تحقيق هذه الغاية. ونحن نرى هذا التنوع باعتباره عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على السلام والأمن في المنطقة. ولذلك، ستواصل الرابطة في كَنّ بالغ الاحترام والتقدير لثقافة السلام من خلال مبادرات مثل الحركة العالمية للمعتدلين.

إن تبني الاعتدال قيمة هامة في آسيان. وبفضل تبني الاعتدال وإدراك أهميته في المنطقة، اعتمد قادة دول آسيان، في مؤتمر قمة الرابطة المعقود بفنوم بنه في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بالإجماع مبادرة الحركة العالمية للمعتدلين، التي تدعو أصوات الاعتدال، التي تتألف منها الغالبية الصامتة، إلى إحماد أصوات التطرف بجميع أشكاله، من أجل استعادة مركز الثقل والمعايير الأخلاقية العليا. ونحن نرى أن الفجوة الحقيقية في العالم اليوم ليست بين الشرق والغرب أو بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، أو بين المسلمين وغير المسلمين. وإنما تكمن الفجوة بين المعتدلين والتطرفين من جميع الأديان والمعتقدات، وفي جميع المجالات ومن الجوانب كافة. ولذلك، نشجع أبناء شعبنا، لا سيما الشباب، على أن يتسموا بالمسؤولية الاجتماعية ويرعوا بعضهم بعض على الرغم من الاختلافات

جميع مشاريع القرارات المعروضة علينا اليوم هامة. ونشكر المقدمين الرئيسيين لهذه المشاريع على جهودهم. وأود أن أقول بضع كلمات بشأن مشروع القرار A/68/L.31، المعنون "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف". ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر جمهورية إيران الإسلامية على الروح المفتحة والبناءة التي قادت بها عملية التشاور. ونقدر أيضا إدراج العديد من مقترحات الاتحاد الأوروبي.

يشارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مشاركة كبيرة جدا في مكافحة الإرهاب. وفي سياق أوسع، نحن نقر أيضا بأهمية مكافحة التطرف العنيف. ونحن على اقتناع بالأهمية القصوى لاحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب. ويشكل ذلك أيضا واحدة من أولويات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عند التصدي للتطرف العنيف. ونرحب بتأكيد مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم على هذا البعد. وإننا نؤكد من جديد أن التطرف العنيف لا يمكن التغلب عليه إلا باتخاذ تدابير تنقيح بأعلى معايير حقوق الإنسان وتماشى تماما مع سيادة القانون.

ونود أن نناشد جميع الدول تعزيز الجهود المبذولة في مجال مكافحة التطرف العنيف وضمان الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان لكل شخص. والكلمات ينبغي أن تصبح حقيقة واقعة. ونرحب بالجهود التي تبذلها جمهورية إيران الإسلامية للإسهام في ما عبرت عنه شعوب الأمم المتحدة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو، إنهاء ويلات الحروب، بالتأكيد مجددا على الحقوق الأساسية للإنسان والالتزام بسيادة القانون والدفع بالرفعي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تود ماليزيا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن البند

بتوافق الآراء، ومن إشارتها إلى التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل معا في هذا المجال. ونأمل أن يواصل مشروع القرار تيسير جهودنا المشتركة نحو بناء السلام والنص عليها.

وتقدر الرابطة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة السلام، لا سيما تحالف الأمم المتحدة للحضارات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. إن الأمم المتحدة بتعزيزها ثقافة السلام من خلال عمل التحالف، إنما تتعاون مع مختلف الدول الأعضاء، وهذا أمر ترحب به الرابطة. كما ترحب الرابطة بالاجتماع السادس للمنتدى العالمي لتحالف الحضارات، الذي سيعقد في بالي بإندونيسيا، في آب/أغسطس ٢٠١٤، ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة فيه هناك.

وفي الختام، تود الرابطة أن تعرب عن تقديرها للمساهمات المقدمة من أحد القادة العظام في جنوب أفريقيا، الراحل نيلسون مانديلا، الذي ساعد على زيادة الوعي العالمي بثقافة السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، ستبذل الرابطة كل ما في وسعها لدعم جهود تحقيق السلام، التي تشكل الركيزة الأساسية للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وآيسلندا وصربيا؛ وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما للانضمام، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، النرويج، وهي عضو أيضا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك جمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

القدر من الأهمية والإلحاح. وما زال المجتمع الدولي يعيش في خضم صراعات عنيفة تدور في جميع أنحاء العالم، يشعلها المتطرفون الذين اختاروا أن ينشروا أيديولوجيتهم من خلال بذر بذور الشقاق وبث الرعب وارتكاب أعمال إرهابية. والآن أكثر من أي وقت مضى، يتعين سماع الأصوات الجماعية للمعتدلين من أجل إخماد الخطاب المتطرف الذي يتعارض تماما مع ثقافة السلام التي تمثل أمرا في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية على نحو دائم.

ولكن كانت الدعوة إلى إيجاد حركة عالمية للمعتدلين حديثة العهد إلى حد ما، فإن الاعتدال نفسه مبدأ حيي وقديم الأزل، يتجسد في جميع الأديان الكبرى. وفي الدعوة إلى التماس سبيل وسط بين نقيضين، فإن الاعتدال نهج يؤكد على القيم العالمية المتمثلة في الاحترام المتبادل والتفاهم والتسامح والرحمة، وهي عناصر أساسية لغرس ثقافة السلام.

ولسنا بحاجة إلى أن ننظر بعيدا الآن للعثور على أمثلة حية على الاعتدال. فالعالم يندب فقد الرئيس نيلسون مانديلا، الذي كان، في جملة أمور، مثالا على فضائل العفو والمصالحة. والدليل على اعتداله وقيادته أن جنوب أفريقيا لم تشهد أي أعمال انتقامية دموية ردا على جميع الشرور والمظالم التي ارتكبت بحق الأغلبية من سكان جنوب أفريقيا إبان نظام الفصل العنصري. وبدلا من ذلك، فقد دعا إلى المصالحة وتضميد الجراح على الصعيد الوطني واختط سبيلا وسطا، ما أدى إلى توحيد شعب جنوب أفريقيا الذي ظل منقسما على نفسه لأمد طويل.

ويتجسد الاعتدال أيضا في مسلك الفتاة الباكستانية ملالا يوسفزاي التي تدافع عن حق جميع الأطفال، بمن فيهم البنات، في الحصول على التعليم. وقد رفضت، على الرغم من تعرضها لهجوم شرس من قبل المتطرفين بسبب مثلها العليا، أن يتم إسكاتها وهي تواصل النضال في سبيل القضية النبيلة المتمثلة في

١٥ من جدول الأعمال، المعنون "ثقافة السلام". وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

باسم وفد بلدي، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المعنون "تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/68/286). كما أود أن أعرب عن تقديرنا للمديرة العامة لليونسكو على تقريرها عن متابعة إعلان وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام (انظر A/68/216). وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتقرير السنوي السادس المقدم من الممثل السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات (انظر A/68/361). وتورد هذه التقارير تسلسلا زمنيا للجهود الهامة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة السلام ونبد العنف على الصعيد العالمي، سواء داخل الدول أو في ما وراء الحدود الوطنية.

وتتني ماليزيا على عمل اليونسكو وتحالف الحضارات، وكذلك كيانات ومبادرات الأمم المتحدة الأخرى، في إطار السعي إلى إيجاد فهم وتسامح حقيقيين من أجل تجاوز الانقسامات والمساعدة في التغلب على التحيز من خلال الحوار بين الثقافات والأديان. ونشيد أيضا بالجهود المبذولة لغرس القيم ذات الصلة بثقافة السلام من خلال التعليم والتركيز على مشاركة الشباب. وانطلاقا من دعم ماليزيا الكامل لتلك الجهود، فقد شاركت في تقديم مشروع القرار المتعلق بتشجيع الحوار بين الثقافات والأديان (A/68/L.30)

وبالإضافة إلى العمل داخل منظومة الأمم المتحدة، نود أيضا أن نسلط الضوء على الإسهام الذي يمكن أن يضيفه مفهوم الاعتدال في الجهود الرامية إلى نشر ثقافة السلام. وفي عام ٢٠١٠، دعا رئيس وزراء ماليزيا الأغلبية الصامتة من المعتدلين إلى تجميع أنفسهم في حركة عالمية لاستعادة مكان الصدارة من الأصوات الزاعقة التي تحض على الكراهية والتطرف. وبعد ثلاث سنوات، لا يزال ذلك النداء على نفس

تحقيق السلام، تعمل مع تحالف الحضارات من أجل تعزيز فهم أفضل لمفهوم الاعتدال وإسهامه في توطيد الاحترام وتدعيم الحوار بين الأديان والثقافات والمعتقدات.

في الختام، فإن العقبات التي تحول دون ترسيخ ثقافة السلام كثيرة، لكن من الممكن التغلب عليها. إننا نعتقد أن الاعتدال وتحرك المعتدلين على الصعيد العالمي يمكن أن يقدم مساهمة قيمة في الجهود الشاملة لتحقيق ما تصبو إليه جميع البلدان من شيوع ثقافة السلام ذات الأهمية الحيوية لاستدامة التنمية والازدهار.

السيدة الغربللي (الكويت): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي في البداية أن يتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى معالي الأمين العام على الجهد الذي بذله في إعداد تقريره المعروض أمامنا اليوم، والمتضمن المواضيع والأنشطة التي تظطلع بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

وكذلك تشني بلادي على كل الجهود المبذولة والمساعي الحميدة والدور المحوري الذي تظطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في مجال تعزيز وترسيخ ثقافة السلام، والتي بدورها ساهمت في إيجاد بيئة مؤاتية لخلق هذه الثقافة، وذلك من خلال تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام.

كما نشكر الممثل السامي لتحالف الحضارات، السيد ناصر عبد العزيز النصر، على الجهود المبذولة كافة، وتقديمه التقرير السنوي السادس لتحالف الحضارات، المتضمن الأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها والتقدم المحقق في هذا المجال.

هذا، ولا يفوتنا في هذه المناسبة تقديم الشكر الموصول لجميع الدول الأعضاء التي شرعت في تقديم مشاريع قرارات داعية إلى ترسيخ مفهوم ثقافة السلام، وتشجيع الحوار والتفاهم

تعميم التعليم بشجاعة تفوق سنها. وقد أكسبها ذلك، بدوره، دعماً هائلاً وساهم في التوعية بالأمر على نطاق واسع. ومثال ملالا دليل على أن الاعتدال والتصدي للتطرف لا ينم عن الضعف أو الاسترضاء ولكنه يُمكن الناس من ترك أثر طيب.

وتمثل الحركة العالمية للمعتدلين جهداً صادقاً للتعريف على نطاق واسع بالشجاعة والروح اللتين أبادهما نيلسون مانديلا وملالا يوسفزاي. والحركة، التي أنشئت قبل ثلاث سنوات، تتلقى دعماً بعيد الأثر من البلدان والمجموعات في جميع أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، فقد أيدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا الحركة واعتمدها، اعترافاً منها بالاعتدال بوصفه قيمة محورية لأسلوب عمل الرابطة. فهو يعزز التفاعل بين مجتمعاتنا المتعددة الأعراق والمتعددة الثقافات والمتعددة الأديان والتي نعطي الأولوية فيها للتسوية السلمية للمنازعات. وغياب الحروب والصراعات المسلحة على نحو ملحوظ بين الجيران في المنطقة دليل على التزام الرابطة بتعزيز قيم الاعتدال التي تشجع الثقة المتبادلة والاطمئنان وتجعل الأطراف تنحو إلى الحوار والتفاوض بوصفهما الوسيلة الرئيسية لحل النزاعات.

وحصلت فكرة الحركة العالمية للمعتدلين أيضاً على الدعم من العديد من الجهات الأخرى، وهو ما يمكن أن يتضح من مختلف الوثائق الختامية لعدد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية لمنظمات مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والكونغرس والجمعية الآسيوية الأوروبية. ونأمل أن تستمر هذه المبادرة في الحصول على المزيد من الدعم في السنوات المقبلة.

وتؤمن ماليزيا بأن الحركة العالمية للمعتدلين ككل يمكن أن تكمل مهمة وعمل منظومة الأمم المتحدة على مختلف المستويات في تعزيز ثقافة السلام. ويسرنا أن نلاحظ أن مؤسسة الحركة العالمية للمعتدلين، وهي منظمة غير حكومية يوجد مقرها في ماليزيا للنهوض بقضية الاعتدال في السعي إلى

الحضارات، حيث سارعت بلادي إلى الانضمام إلى مبادرة تحالف الحضارات، والتحققت بفريق أصدقاء التحالف، وهذا يترجم إيمان الدولة وأركانها بأهمية الحوار الحضاري والتواصل بين الشعوب.

وقد أعدت دولة الكويت خطة وطنية متوافقة مع أهداف مبادرة تحالف الحضارات تهدف إلى ترسيخ ثقافة التسامح والسلام والاعتدال، وتحاصر ظواهر الإرهاب والتطرف والعنف، وقد ساهمت هذه الخطة في تأصيل مفهوم الحوار الحضاري مع العديد من الثقافات على اختلاف مشاربها، وخلق الوعي الواسطي بين أفراد المجتمع.

كما قامت دولة الكويت بإنشاء مركز عالمي للوسطية، يدعو إلى الاعتدال في الأفكار والوسطية في التعامل.

إن السلام ثقافة متأصلة في تاريخ المجتمع الكويتي قبل نشوء الدولة الحديثة، ونبع منها روح التسامح وتقبل الآخر، والحوار مع مختلف الثقافات والأديان، حيث سطر تاريخ أجدادنا القديم أمثلة عديدة عن التقارب والانفتاح مع مختلف الحضارات والشعوب، وفي عصرنا الحديث كفل دستور دولة الكويت حرية والتعبير الرأي والاعتقاد والسماح بممارسة الشعائر الدينية بكل حرية وأمان.

إن دولة الكويت، وإن كانت صغيرة من حيث المساحة، إلا أنها تعتبر ملتقى الشعوب الآمنة، إذ تحتضن على أراضيها أكثر من مائة وعشرين جنسية مختلفة تشكل غالبية الأديان والثقافات على وجه الأرض، وينعمون بوافر الأمن والاستقرار في ظل الاحترام المتبادل والعيش الكريم.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي على إن إثراء ثقافة السلام عملية تستوجب الإيمان والعمل الجاد على تفعيل مبادئ ثقافة السلام كاحترام حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وتطبيق العدل والمساواة والقضاء على الفقر والبطالة وتوعية الشعوب

والتعاون بين الأديان والثقافات لتعزيز مبادئ التسامح واحترام التنوع الثقافي باعتبارها أحد وسائل منع نشوب الصراعات.

إن أول عبارة نص عليها ميثاق منظمنا هي ”نحن شعوب العالم“، أي نحن الشعوب المختلفة الذين أتينا من بيئات متباينة، ولنا ثقافتنا وحضارتنا ومعتقداتنا الخاصة بنا، يجمعنا عالم واحد نتشارك فيه جميعاً لنشكل في النهاية معالم الحضارة الإنسانية. ومن هذا المنطلق فإن دولة الكويت تولي أهمية عظمى لمسألة تعزيز ثقافة السلام، وتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان، خاصة في الوقت الراهن الذي تتزايد فيه موجات التطرف والتعصب والكراهية بين الشعوب، وتفاقت قضايا انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز العنصري وازدراء الأديان أو المساس برموزها.

ونلفت الانتباه هنا إلى أن حوار الحضارات أو تحالفها لا يعني انصهار الأديان والمعتقدات أو حتى الثقافات، بل أن الحضارة هي القبة التي تحوي ديانات وثقافات الشعوب، وأن الهدف من الحوار بين الحضارات هو دراسة جذور الاختلاف ومعالجتها، وتعلم أخلاق الاختلاف، وأن نقف أمامها بتواضع. ولهذا السبب، فإن بلدي تشدد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام، وتفعيل الحوار بين الحضارات، ونشر قيم الاعتدال والتسامح والاحترام المتبادل، ونبذ التطرف والكراهية والعنف بصوره وأشكاله كافة، وهذه مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع الدولي.

إن دولة الكويت تحرص كل الحرص على دعم جهود منظمنا إيماناً منها بالمبادئ السامية التي نص عليها الميثاق، وتتطلع إلى دور دولي أكثر فاعلية في إطار مبادرة تحالف الحضارات.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى ما قامت به دولة الكويت من خطوات عملية إيجابية في مجال تفعيل حوار

وبما أن ثقافة السلام تتشكل من القيم والمواقف والسلوك الإنساني المستند إلى نبذ استخدام العنف واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وإشراك المجتمع في عملية التنمية، فإن توفير البيئة المؤاتية لنمو وتطور ثقافة السلام يعتمد على قدرة المجتمع الدولي على تهيئة عدد من المرتكزات في هذا الجانب، والتي يمكن أن نجملها كما يأتي.

أهمية حل الصراعات عن طريق الوساطة بعيدا عن العنف، وكفالة حقوق الإنسان للجميع، وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، وإدراك أن ثقافة السلام هي امتداد للعملية الديمقراطية، وضمان مشاركة جميع مكونات المجتمع في عملية التنمية الوطنية، وتعزيز القدرات الوطنية للحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر، والمسؤولية المشتركة في بناء ثقافة السلام كمشروع يتم من خلاله التعليم الرسمي وغير الرسمي، والحاجة إلى التعليم وتوظيف جميع الوسائل للحفاظ على السلام، تعزيز دور المثقفين والإعلام في رفع وعي المجتمعات بأهمية السلام.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس السيد حنيف (ماليزيا).

وتأكيدا لالتزام دولة قطر بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، وخاصة برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام، وإقرارا منها بأن تحقيق السلام على المستوى الوطني والدولي يتطلب يتطلب توجيه كل الجهود وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز كرامة الإنسان وإرساء الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين ومحاربة الإرهاب ومكافحة العنف المنظم والفساد، فقد سعت إلى تركيز جهودها على التنمية وحقوق الإنسان. كما تحرص على نشر ثقافة التسامح والسلام ونبذ العنف على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد دعت إلى الحوار بقصد تبادل المعارف والخبرات، وإلى حوار بين الثقافات وحوار بين الأديان. وفي هذا المجال أنشأت

بمسؤولياتها تجاه عملية صناعة السلام، فإن من المستحيل لشعب تُسلب منه أبسط حقوقه في العيش الكريم أن تغرس فيه ثقافة السلام واللاعنف. لهذا فإن بلادي تدعو إلى احترام هذه الحقوق وتطبيقها كي نسمو بعالم أفضل يضمنا جميعاً، عالم يسوده الود والتسامح والسلام.

السيدة الجفيري (قطر): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي

أن يعرب عن شكره لكم على عقد هذه الجلسة. ويتوجه بالشكر إلى معالي الأمين العام على تقريره، والشكر موصول إلى سعادة السيد ناصر بن عبد العزيز النصر، الممثل السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات، على تقريره وعلى الجهود التي يبذلها هو ومكتبه وأمانة التحالف. كما نعرب عن التقدير خصوصاً لسعيه نحو زيادة تركيز أنشطة التحالف، بما في ذلك من خلال إجراء تقييم ذاتي وتقديم أفكار ومقترحات جديدة.

غني عن القول أن السلام يعتبر أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة منذ إنشائها كما ورد في مقاصد ميثاقها. ولا شك أن هذه المهمة بالغة التعقيد، نظراً لما يكتنف العالم اليوم من نزاعات وتحولات كبيرة. ولعلكم تتفقون معنا على أن أغلب هذه النزاعات تستند إلى عوامل تتطلب بذل جهود مشتركة من أجل نبذ العنف ومعالجة أسبابه وإشاعة ثقافة السلام بين الأفراد والمجتمعات. وتبرز هنا أهمية الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. وبهذا الصدد، فإننا ننظر بتقدير كبير للنشاطات التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية العاملة في هذا الميدان، لا سيما اليونسكو، نحو تحقيق هذا الهدف وترجمة الالتزام بتنفيذ القرارات والإعلانات الدولية المتعلقة بثقافة السلام إلى واقع ملموس، خاصة في هذا العام الذي يعد بداية العقد الدولي للثقافات بين الثقافات.

يؤكد برنامج الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة السلام على أهمية التحرك على محورين أساسيين، هما التنمية وحقوق الإنسان.

تعرب تايلند عن شكرها للأمين العام على تقريره الشامل (A/68/286) عن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وتشكر المدير العام لليونسكو على التقرير عن متابعة تنفيذ إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. ويدرك وفد بلدي التزام كيانات الأمم المتحدة والدور النشط الذي تضطلع به، ولا سيما اليونسكو، في القيام بدور ريادي في تعميم فكرة ثقافة السلام في أنشطتها. يعرب وفد بلدي أيضا عن تقديرنا لكل من الممثل السامي السابق لتحالف الحضارات سعادة السيد خورخي سامبايو، والحاليو، وسعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، على تفانيهما ودفاعهما المستمر عن التنوع الثقافي.

يشمل نشر ثقافة السلام عدة جوانب. وأود أن أشاطر الجمعية بعضا من أفكارنا.

أولا، إننا نعيش في عصر يزايد عولمة وترابطا وتكافلا، حيث تلتقي الحضارات والثقافات والأديان وتتفاعل فيما بينها وفي بعض الأحيان تتصادم. وبالتالي تؤيد تايلند تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والعقائد الدينية والثقافات. وبذلك سوف يكون لدى الشعوب من مختلف الثقافات والأديان فهم أفضل لبعضها البعض، وبالتالي خلق الاحترام المتبادل والتسامح.

وفي هذا الصدد، تزجي تايلند الشكر إلى حكومة النمسا على استضافة المنتدى العالمي الخامس لتحالف الحضارات في شباط/فبراير ٢٠١٣. ويجدد إعلان فيينا بشأن تحالف الحضارات التأكيد على الإرادة السياسية المشتركة فيما بين الدول من أجل تعزيز التسامح والتعددية والاحترام المتبادل.

ثانيا، نرى أن الحب والعطف والمواساة هي العناصر الأساسية لجميع الأديان، وأن السلام هو الهدف المشترك النهائي وأن كل دين يمكنه التعايش سلميا. وبالنظر إلى كل ذلك، فإنه من المحير أن نشهد الصراعات والعنف بين

مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان وتستضيف سنويا مؤتمر الدوحة لحوار الأديان. وقد كانت دولة قطر من أوائل الدول التي دعمت تحالف الحضارات منذ إنشائه واستضافت المنتدى العالمي الرابع للتحالف الذي أصبح منبرا للأمم المتحدة للحوار والتفاهم والتعاون بين الثقافات. وهو يؤدي، من خلال نشاطاته ومبادراته وبرامجه المتعددة، دورا فاعلا من أجل مكافحة الاستقطاب والتطرف عن طريق تعزيز التسامح والتنوع الثقافي داخل المجتمعات وفيما بينها. وضمن جهودها لإشاعة السلام وتعزيز التعاون الدولي، بذلت دولة قطر جهودا كبيرة لحل النزاعات عن طريق الوساطة وذلك استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة. وقد ساهمت تلك المساعي في التخفيف من حدة التوترات في حالات عديدة شكلت تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ونظرا للدور الذي ينهض به التعليم في تعزيز السلام فقد حرصت بلادي على وضع هذا الجانب كأحد أولوياتها بهدف رفع مستوى التعليم وإدماج ثقافة السلام في المناهج الدراسية وعلى جميع المستويات وكمساهمة من دولة قطر في مساعدة الأطفال للحصول على تعليم كاف يساهم في نشر الوعي ويعزز السلام في العالم، فقد أطلقت صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر مبادرة "علم طفلا" التي تهدف إلى توفير تعليم ابتدائي عالي الجودة لملايين الأطفال الذين يعانون من صراعات وحروب. وقد أقامت إلى الآن ٢٥ مشروعا في عدد من بلدان أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط يستفيد منها حوالي ٥٠٠.٠٠٠.

وختاما، يود وفد بلادي أن يجدد التزامه بالعمل مع الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام وبذل كل ما يمكن تحقيقه من مقاصد وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفيذ برنامج العمل لثقافة السلام.

لسيد سابكول (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلادي البيان الذي سيدي به ممثل تايلند، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/68/PV.66).

والأمن أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتهدف إلى تمكين وحماية النساء اللائي تضررن من النزاعات والعنف. بالإضافة إلى ذلك، شارك بهمة سفراء السلام من فرع تايلند للاتحاد العالمي للسلام، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في شبكة السلام النسائية على الصعيد العالمي، التي اطلقت في بانكوك في أيلول/سبتمبر.

خامسا، نقر بالدور الذي تقوم به وسائط الإعلام في مجال الدعوة لثقافة السلام. ومع ذلك، فإن دور وسائط الإعلام وتأثيرها يمكن أن يكونا سلاحا ذا حدين. ولا بد من تشجيع وسائط الإعلام على الحكم على الأمور حكما محايدا وتحمل المسؤولية الكاملة حين نشر المعلومات. ولا بد لوسائط الإعلام أن تضطلع بدور متزايد في القضاء على الكراهية والتعصب، ويجب أن تعزز زيادة التفاهم بين الشعوب، ويجب أن تعارض العنف بشدة. كما يجب أن تكون وسائط الإعلام حاملة للواء السلام.

وأخيرا، تتفق تايلند تماما مع الأمين العام على أن الحوار بين الأديان والثقافات يرتبط ارتباطا وثيقا ببرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. ولذلك، نؤيد فكرة تبسيط مضمون الأنشطة المتعلقة بتلك المسائل في تقرير شامل، بدلا من عدة تقارير منفصلة. إن ذلك لن يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة فحسب، ولكنه لن يثقل كاهل كيانات الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء أكثر من اللازم.

وأود أن اختتم بياني بإعادة تأكيد دعم تايلند المستمر من أجل تحقيق ثقافة السلام. وتايلند من المقدمين التقليديين لمشاريع القرارات في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وهذا العام، فإننا واحدة من الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشاريع القرارات الثلاثة في إطار هذا البند. ويحدونا الأمل في أن تعتمد ثلاثتهم جميعا بتوافق الآراء.

الأديان. هل يتسبب بها سوء تفسير جوهر الدين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فمن المؤكد أن هناك حاجة إلى فهم حقيقي وأعمق لجوهر الأديان والعقائد والمعتقدات. وبالتالي، نحث بقوة القادة السياسيين والزعماء الدينيين على تعزيز الاحترام المتبادل والتسامح وسد الفجوة في التفاهم فيما بين الناس من مختلف الأديان والعقائد والمعتقدات من خلال الحوار بين الأديان والعقائد الدينية.

إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أكثر المناطق تنوعا من حيث الطوائف الدينية، وترى تايلند ضرورة إجراء حوار بين الأديان. ونحن نشرك بنشاط في هذه الحوارات. كما أنشأت الحكومة التايلندية فريقا عاملا معنا بالحوار بين الأديان يتضمن جميع أصحاب المصلحة ويشجعهم على العمل معا، وبناء الشبكات من أجل تعزيز أنشطة الحوار بين الأديان في تايلند وتعزيز الشراكة الدولية بين الأديان في الخارج.

ثالثا، ترى تايلند أن تحقيق السلام يقع على عاتق جيلنا المقبل. وبالتالي، فإننا نعلق أهمية على غرس ثقافة السلام بين الشباب. وأقامت وزارة الثقافة مخرجا ثقافيا للخدمات الدينية للشباب في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. بالإضافة إلى ذلك، شرعت عدة جامعات ومنظمات مجتمع مدني في عدد من المشاريع المشتركة بين الثقافات وبين الأديان. نرحب أيضا بنتائج حلقة العمل التدريبية الخامسة لسفراء السلام من الشباب الذي عقدته اليونيسكو بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بتايلند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وهذه هي بعض الأمثلة على تصميمنا القوي على تعزيز ثقافة السلام.

رابعا، إننا نتشاطر الرأي بأن النساء هن عناصر سلام فاعلة ويمكنهن الإسهام إسهاما كبيرا في حل النزاعات. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، تعزز تايلند بنشاط دور المرأة في ثقافة السلام والأمن. وأنشئت اللجنة الفرعية المعنية بالمرأة وتعزيز السلام

وأن عدة خطط عمل قد وُضعت، بما في ذلك خطة عمل الرباط لعام ٢٠١٢، التي تهدف على وجه التحديد إلى منع أي شكل من أشكال التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف. وأسفر المنتديان العالميان لتحالف الحضارات المعقودين في الدوحة وفيينا عن وضع استراتيجية للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨ تشمل ستة مجالات عمل، بما في ذلك قطاع الشباب، وتوطيد الشراكات، ومنع نشوب الصراعات، وفيما يتعلق بتمويل التحالف وهيكله. وعلاوة على ذلك، وُضع عدد من المبادرات الهامة من أجل تعزيز إجراء حوار موضوعي وشفاف وبناء بين الحضارات.

ومن هذا المنطلق، فإن الدعوة إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، والتفاهم والتعاون وتنظيم الاجتماعات المخصصة لتحقيق ذلك الهدف للأسف غير كافية في حد ذاتها لبناء ثقافة السلام وتطويرها. إن ملكية هذا الهدف من جانب كل دولة عضو ومختلف الإدارات المعنية والمجتمع المدني فيها، بالإضافة إلى اعتماد التدابير الرامية إلى مكافحة التطرف، والتعصب والتحيز تجاه الطوائف والأديان الأخرى، هما ضروريان واستكمال لا غنى عنه والأساس الحقيقي لاتباع سياسات حقيقية من أجل تعزيز الحوار والتعايش بين الحضارات في الحياة اليومية. وأصبحت هذه المهمة وهذه المسؤولية ملحّتين أكثر من أي وقت مضى في السياق الحالي لضعف المعايير المرجعية وتزايد التطرف وكرهية الأجانب وكرهية الإسلام والأشكال الأخرى للتمييز. وكما أكد صاحب الجلالة الملك، في رسالة وجهها في الآونة الأخيرة إلى المؤتمر الدولي الذي عقد بفاس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

”لن يصبح تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات واحترام التنوع الثقافي حقيقة بدون ملكية المؤسسات الوطنية التي تعطي كل مواطن ملكية هذه الأهداف النبيلة.“

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد بلدي أن يشارك في هذه المناقشة بشأن تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وهو الهدف الذي يوليه المغرب أهمية بالغة ويشكل أحد المحاور الرئيسية لسياسة المملكة المغربية.

وأود أن أعثم هذه الفرصة لأشكر السيدة إيرينا بوكوفا، المديرية العامة لمنظمة اليونسكو، والسيد خورخي سامبايو، الممثل السامي السابق لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، والسيد ناصر عبد العزيز النصر، الممثل السامي الجديد للتحالف، على جهودهم المبذولة لنشر ثقافة السلام والحوار، واحترام الاختلافات.

وقد لاحظنا باهتمام كبير تقرير الأمين العام (A/68/286) عن الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة على مدى العام الماضي من أجل تعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات والحضارات والأديان. وتتناول هذه الأنشطة العديد من جوانب ذلك الحوار ومختلف مناطق العالم، مبرهنة بذلك على ملكية المجتمع الدولي بأسره لهذا الهدف الذي يكتسي أهمية بالغة جدا لتحقيق السلام والأمن والتعاون الدولي.

إن الطابع المعقد والشامل لعدة قطاعات لهذا الموضوع يفسر ويرر المشاركة الرئيسية لليونسكو وتحالف الحضارات، فضلا عن الوكالات الأخرى، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتجلب اليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة قيمة مضافة إلى السعي تحقيقا لهذا الهدف. ونأمل في أن تثمر إسهاماتها؛ ونحن نثق في ذلك.

ونرحب بكون أن العديد من البرامج والمشاريع المتعلقة بالتعليم والشباب ووسائل الإعلام والهجرة قد نفذ بالفعل.

ظلت السلفادور، وهي دولة عضو في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، تاريخيا عاملا محركا لمشروع الوحدة في أمريكا الوسطى والوطن الكبير. وجنبا إلى جنب مع المنطقة بأسرها، فقد قطعت شوطا طويلا منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي عن طريق عملية مجموعة كونتادورا واتفاق اسكيولاس في تعزيز مركزها بوصفها منطقة للسلام والحرية والديمقراطية والتنمية.

وقد عانى بلدنا من صراع مسلح داخلي سبب لشعبنا الكثير من الآلام. ولذلك السبب، نرفض أي محاولة مشبوهة للزج بشعب وحكومة السلفادور في صراع شبه حربي يمكن أن يؤدي إلى انتكاس العملية الديمقراطية في منطقة أمريكا الوسطى.

والسلفادور تعرب عن موقفها الراسخ بوصفها نصيرا قويا لتسوية الخلافات بالوسائل السلمية من خلال الحوار والتفاهم، وذلك هو السبب في أنه يُنظر إلينا داخل الأمم المتحدة باعتبارنا نموذجا لبناء السلام للبلدان الأخرى. ونشارك بصورة مكثفة في مختلف عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم في تعبير صادق عن التزام دولتنا بهذه المسألة. وبمكّم عضويتنا في لجنة بناء السلام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والتي توشك على الانتهاء، استطعنا أن نبدي تعاوننا وأن نقدم خبرتنا في عمليات السلام والتفاوض في العديد من الصراعات في جميع أنحاء العالم. ونحن ملتزمون دائما بتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

وعلى الصعيد الإقليمي، عملت السلفادور على تعزيز تنفيذ النموذج الجديد للأمن الإقليمي الذي كرسه المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، والذي يحدد مبادئ وآليات تأمين استدامة عملية بناء السلام وإرساء الديمقراطية في المنطقة، كما عملت على الامتثال لذلك النموذج بفعالية.

وتود السلفادور أن تؤكد مجددا للمجتمع الدولي التزامها الثابت بتوطيد عملية التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى،

ومنذ إنشاء تحالف الحضارات في عام ٢٠٠٥، فقد شجع بأعضائه الـ ١٣٨، بما في ذلك المغرب، إجراء الحوار بين الحضارات والتقارب بين الشعوب والثقافات، بالإضافة إلى تضيق الفجوة في العلاقات فيما بين الأمم. لقد أثبت تحالف الحضارات أنه أداة فعالة ومنير هام يمضي قدما بالمثل السلمية القائمة على التفاهم والاحترام المتبادل، والتسامح والحوار بين الثقافات، ويدين في الوقت نفسه إدماج الأديان بالعنف والتطرف. ومع ذلك، لا يمكن توطيد هذا التقدم المحرز واستدامته بدون حل الصراعات وإقامة شراكة عالمية لكي تحقق جميع الدول، الصغيرة والمتوسطة الحجم والكبيرة، الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، فإن هناك علاقة وثيقة جدا، بين تحقيق السلام من خلال الحوار والتفاهم واحترام هوية الآخرين وخصوصيتهم، من جهة، والجهود الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي سيجتهد لتحسين العلاقات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية، وبذلك خلق أرض خصبة للانفتاح تجاه الآخرين وقبول خصوصيتهم، من جهة أخرى.

ويجدونا الأمل في أن تسهم كثيرا تسمية الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ عقدا دوليا للتقارب بين الثقافات في نشوء ثقافة حقيقية قوامها التسامح والحوار والتفاهم فيما بين الدول الأعضاء. وبوسعي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن المملكة المغربية ستظل شريكا ملتزما ومصمما على تنفيذ تلك الاستراتيجية.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):
نعتقد أن هذه مسألة بالغة الأهمية بوصفها موضوعا يشمل جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة: السلام والأمن الدوليان والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان وحمائتها.

ونرحب أيضا بمشاريع القرارات التي سنعتمدها اليوم بتوافق الآراء ونقدر إسهام إيران وباكستان وبنغلاديش والفلبين في العمل الذي اضطلعنا به في هذه المفاوضات.

قبيل احترام الكرامة والتنوع والحوار بين الثقافات والتفاهم". (A/68/216، الفقرة ٦٤).

والاتحاد الدولي ملتزم التزاما قويا بتعزيز ثقافة احترام السلام واللاعنف والحوار بين الثقافات والإدماج الاجتماعي على الصعيد العالمي، وهي ثقافة تحتفي حقا بالقيم الإنسانية والكرامة البشرية. وتعزيز الإدماج الاجتماعي وثقافة السلام واللاعنف يمثلان في الواقع أحد أهدافنا الاستراتيجية الثلاثة للعقد الحالي. وخلال العام المنقضي، سلطنا الضوء على مواطن الضعف لثلاث فئات محددة في هذا الصدد: المرأة في ظروف الصراع والكوارث والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون.

وفي مناقشة العام الماضي بشأن موضوع البند ١٥ من جدول الأعمال، سلط الاتحاد الدولي الضوء على المسألة الخطيرة المتمثلة في العنف بين الأفراد والعنف الذاتي أثناء الكوارث وبعدها والدور الذي يمكن أن يقوم به الصليب الأحمر والهلال الأحمر والذي يقوم به في حماية ومساعدة الفئات الضعيفة من السكان (انظر A/67/PV.58) غير أنه وكما أعيد تأكيده في الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة للاتحاد الدولي، التي عقدت في سيدني، أستراليا، وجمعت بين الجمعيات الوطنية الأعضاء الـ ١٨٩، لا يزال العنف الجنسي والجنساني الأكثر تحديدا محاطا بالصمت والوصم.

وغالبا ما يشكل العنف الجنسي والجنساني استمرارية لحالة من الضعف والمخاطر والتمييز والعنف كانت سائدة من قبل. وهذا العنف، الذي تزيد أوضاع الصراعات والكوارث من استفحاله، يُرتكب ضد النساء والفتيات والرجال. ويجب ألا نتجاهل الناجين، بل يتعين أن نكثف جهودنا الجماعية لمنع العنف ولكفالة ألا يعاني الناجون من العبء المزدوج المتمثل في التمييز وغياب إمكانية الحصول على الدعم الضروري.

والاتحاد الدولي عازم على تعزيز الإدماج الاجتماعي والقيمة الإنسانية والكرامة البشرية لأكثر من مليون إنسان

وتقيدها التام وبجسنة بالتزاماتها الدولية وبمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية. كما نود أن نوضح أنه تربطنا، جنبا إلى جنب مع الجمهوريات الشقيقة في منطقة أمريكا الوسطى، أوامر تاريخية واقتصادية واجتماعية وثقافية. ونحن نتشاطر نفس المثل العليا والمستقبل المشترك.

وفي الختام، تعرب السلفادور عن دعمها غير المشروط للجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ولا سيما في إطار برنامجها لإدارة التحولات الاجتماعية وموضوعه "تعزيز الإنصاف والشمول الاجتماعي: سبل تحقيق الرخاء للجميع"، وتنضم إلى هذه الجهود. وهذه المبادرة تسمح لنا بتقييم التقدم المحرز وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتقييم الصعوبات التي تنشأ في هذا الميدان؛ وهي منهجية يمكن تطبيقها في بلدنا، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والرجال من ذوي الإعاقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد لوبري - بولانجيه (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): يرحب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتقرير الأمين العام عن تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/68/286) وتقرير المديرية العامة لليونسكو عن متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام (انظر A/68/216)، وكذلك بالتقدم المحرز المشار إليه في هذا التقرير الأخير. والاتحاد الدولي يتفق، تحديدا، مع ما ذكره الأمين العام عن أن

"السلام لا يمكن أن يقتصر على مجرد غياب النزاع، ولأنه يتطلب استعدادا إيجابيا لاعتناق قيم من

الإعاقة ومعالجة التمييز وتغيير التصورات ومكافحة القوالب النمطية والتحيز.

اهتم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر اهتماما كبيرا بالحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر، وبالإدانة الشديدة الواردة في وثيقته الختامية للأعمال والمظاهر والتعبير التي تنم عن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين والقوالب النمطية التي غالبا ما يوسمونها بها، بما في ذلك بسبب الدين أو المعتقد. إن الاتحاد يدعم بقوة دعوة الدول لتطبيق، وحيث تدعو الحاجة، إلى تعزيز القوانين القائمة، عندما تحدث أعمال أو مظاهر أو تعبير تنم عن كراهية الأجانب والتعصب ضد المهاجرين، من أجل منع إفلات أولئك الذين يرتكبون تلك الأفعال من العقاب.

إن استراتيجية الاتحاد لعام ٢٠١١، بشأن الوقاية من العنف والتخفيف من آثاره ومواجهته، تحدد المهاجرين باعتبارهم إحدى الفئات المعرضة بشكل خاص للعنف. وفيما يتعلق بالمهجرة، أظهرت الدراسات بأن العنف مرتبط بالاحتفاظ السكاني، ومستويات التوتر العالية، والافتقار إلى خدمات الشرطة والأمن، إلى جانب عدم توافر مرافق الصرف الصحي المأمونة، والمستويات العالية لتعاطي المخدرات وتناول المشروبات الكحولية، وقلة فرص كسب الرزق، وانتشار بيئات تتسم بالفوضى، وتفشي مشاعر اليأس والعجز.

يزيد التشرد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى سلوك انتحاري. إذ أن اللاجئين الذين ينتابهم حزن أو يعانون من إرهاق نفسي شديد، معرضون لخطر الانتحار. وعلاوة على ذلك، فإن المهاجرات، وخاصة اللائي يُقمن بصفة غير شرعية في بلد من البلدان، معرضات بشكل خاص للاستغلال في مجال العمل، وللإستغلال الجنسي، والزواج القسري، والتسول القسري والعبودية والعديد من أشكال الاستغلال الأخرى.

يعانون من إعاقات. ونرحب بالاهتمام المتزايد بالأشخاص الذين يعانون من إعاقات والالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (انظر A/68/PV.3)، والذي حددت خلاله التزامها باتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي من أجل دعم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وعلاوة على ذلك، وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، جرى التركيز في اليوم الدولي للحد من الكوارث على مسائل الإعاقة وعلى تعزيز رسالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق إطار عمل هيوغو.

والإتحاد الدولي يقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الحكومات للحد من ضعف الأشخاص ذوي الإعاقة. واتخذ الإتحاد قرارا، في الدورة التاسعة عشرة لجمعية العامة المعقودة في سيدني في الشهر الماضي، يؤكد على أن الأشخاص ذوي الإعاقة غالبا ما يواجهون حواجز تعترض الإدماج الاجتماعي لهم ومشاركتهم بصورة كاملة وفعالة وتنميتهم الاقتصادية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبا على فرصهم للمشاركة في التعليم ويعوق الحصول على الخدمات الصحية ويؤدي إلى زيادة الفقر.

كما يدعو القرار مكونات الحركة إلى اتخاذ جميع ما يلزم من تدابير للسعي إلى ضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في الحالات الخطرة، بما في ذلك حالات الصراع المسلح والطوارئ الإنسانية وحدث الكوارث الطبيعية، ولكن أيضا في أوقات السلم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار يحث جميع مكونات الحركة على العمل مع الحكومات، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية الإنسانية الملائمة، للمساعدة في تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ صكوك القانون الدولي ذات الصلة لدعم حقوق الأشخاص ذوي

المعنون "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف"، A/68/L.31، أود أن أسجل بالنيابة عن الأمين العام، البيان التالي بشأن الآثار المالية المترتبة عليه، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب الفقرة ١٤ من مشروع القرار A/68/L.31، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين عن تنفيذ هذا القرار وتقديم توصيات بشأن السبل والوسائل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها وفي حدود الموارد المتاحة، في إذكاء وعي الجماهير بأخطار التعصب وكذلك في تنمية التفاهم ونبذ العنف.

ومن المتوقع أن يشمل الطلب الوارد في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار، إضافة لعبء عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات المتعلق بتجهيز الوثائق، تجهيز وثيقة من ٨ ٥٠٠ كلمة تصدر بجميع اللغات الرسمية الست. وسترتب على ذلك احتياجات إضافية تبلغ ٥٠ ٩٠٠ دولار لخدمات الوثائق خلال عام ٢٠١٥. وبينما لم تُدرج مخصصات للأنشطة المطلوبة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سجري بذل كل جهد ممكن من أجل استيعاب الاحتياجات الإضافية البالغة ٥٠ ٩٠٠ دولار أمريكي، في إطار الباب ٢، من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

وفقا لذلك، في حالة اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/68/L.31، ستنشأ احتياجات مالية تبلغ ٥٠ ٩٠٠ دولار في إطار الباب ٢، (إدارة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات)، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. غير أنه سيجري بذل كل جهد ممكن من أجل استيعاب الاحتياجات الإضافية البالغة ٥٠ ٩٠٠ دولار أمريكي، في إطار الباب ٢، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في سياق تقرير الأداء لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

يلتزم الاتحاد الذي لديه شبكة من ١٨٩ جمعية وطنية. يمنع ارتكاب أعمال العنف، والإيذاء والاستغلال ضد المهاجرات وأسرهن. ونعمل على طول مسارات الهجرة لمكافحة خطر الاتجار بالبشر وغيره من أشكال الاستغلال في البلدان الأصلية ومنعه، إلى جانب كراهية الأجانب وغيرها من أشكال العنف خلال العبور، والعنف والاستغلال في العمل في بلدان المقصد. إننا نعمل جنبا إلى جنب مع الحكومات لضمان الاستجابة لاحتياجات المهاجرين من الحماية والمساعدة، بغض النظر عن وضعهم القانوني.

في الختام، يود الاتحاد تكرار تأكيد الأمين العام بان كي - مون على المتطلبات الإيجابية من أجل تحقيق السلام. ويبدأ تعزيز وإعلاء قيم مثل احترام الكرامة، والتنوع والحوار بين الثقافات، والتفاهم المتبادل، والاحتراف بها، من خلال تعزيز المهارات، والتعليم القائم على القيم. إننا نثق في قيمة التعليم النظامي وغير النظامي فيما يخص تمكين الناس من المهارات اللازمة لإنقاذ الأرواح وتغيير الأفكار والمشاعر. ونعتقد أنه بوسع أعضاء المجتمعات في جميع أنحاء العالم تعلم كيفية التصرف والتعامل مع بعضهم البعض، انطلاقا من إطار قيم يمتلكونه، ويؤمنون به، ويعطي معنى لحياتهم، ويعزز الرفاهية والسعادة والسلام، ويوفر آملا لأبنائهم وأحفادهم في العيش في مجتمع سلمي وشامل للجميع تتوفر فيه الرعاية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بالبند ١٥ من جدول الأعمال.

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/68/L.28 و A/68/L.30 و A/68/L.31 فيما يتعلق بمشروع القرار A/68.L.31، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار

السلام، وبيرو، وتايلند، وتوغو، وتونس، والجبل الأسود، والجزائر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسلوفينيا، والصين، وقيرغستان، والكاميرون، ولبنان، ولكسمبرغ، ومصر، وميانمار، والنمسا، وهنغاريا، واليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.30؟ اعتمد مشروع القرار A/68/L.30 (القرار ١٢٦/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.31، المعنون "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف". وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سيجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، بعد تقديم مشروع القرار A/68/L.31، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في تلك الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار: الاتحاد الروسي، وأفغانستان، وإكوادور، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، والجبل الأسود، وسويسرا، وصربيا، والصين، والعراق، وليبيا، ونيكاراغوا، والهند، واليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.31؟ اعتمد مشروع القرار A/68/L.31 (القرار ١٢٧/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت محدد بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية أولاً في مشروع القرار A/68/L.28، المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام". أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/68/L.28، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، بالاو، تشاد، تونغغا، جامايكا، الجبل الأسود، جزر غرينادين، الجمهورية الدومينيكية، جيبوتي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، دومينيكا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السنغال، سورينام، سيراليون، الصومال، عمان، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، فانواتو، قيرغيزستان، كازاخستان، كامبيون، كوبا، كوت ديفوار، كيريباس، كينيا، ليبيا، مالي، ملديف، موزامبيق، النيجر، هندوراس، اليمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.28؟ اعتمد مشروع القرار A/68/L.28 (القرار ١٢٥/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.30، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام". وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/68/L.30، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الاتحاد الروسي، وإيطاليا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبروني دار

إيران لتطغى على نداءات أبناء شعبها الذين يقعون ضحايا للنظام الذي يزعم أنه تقدمي، ولكنه في الحقيقة رجعي بشكل مأساوي.

فدعوة إيران الدول إلى إدانة العنف والتطرف يمكن بسهولة أن تملأ صفحات أعرب قصة خيالية. أود أن أقترح أن يستعير الإيرانيون عبارة من قطار أنفاق لندن وأن تحذر قراء القرار بوجوب "الانتباه إلى الفجوة" بين تطلعات الوثيقة والحالة في إيران.

ومنذ فترة غير طويلة، نشر مقال في صحيفة واشنطن بوست للسيدة شيرين عبادي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٣. وكتبت عن استخدام إيران للتعذيب والرقابة على وسائل الإعلام واضطهاد الأقليات الدينية. وفي الوقت الذي يهنئ قادة العالم أنفسهم على الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه في جنيف، تصف عبادي الحالة في طهران، حيث "تتدلى جثة شاب من رافعة في ساحة عامة كثيفة ... باعثة الخوف في أوساط الإيرانيين، الذين يعانون من أعلى معدلات الإعدام بالنسبة للفرء".

ويدعو القرار ١٢٧/٦٨ الدول إلى كفالة حياة خالية من العنف لشعوبها، مع الاحترام الكامل لما لهم من حقوق الإنسان. ومع ذلك، إيران هي أحد أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم. إنها نظام يعدم المثليين ويرجم النساء ويسجن الصحفيين ويعدم المعارضين السياسيين. ومن خلال استعراض الوثيقة المعروضة على الجمعية، لم يتضح لي ما إذا كنت أقرأ قراراً للأمم المتحدة أو قراراً للرئيس روحاني بمناسبة حلول السنة الجديدة. في نهاية المطاف، فإن إيران هي الراعية الرئيسية للإرهاب في العالم، وهي المسؤولة عن قتل الآلاف من المدنيين الأبرياء من بانكوك إلى بورغاس وبوينس آيرس. كما أنها المورد الرئيسي للأسلحة في الشرق الأوسط، مما يشعل فتيل الصراعات ويذهب الانقسامات الطائفية.

السيدة موروموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن القرار ١٢٦/٦٨، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام". يود الاتحاد الأوروبي أن يتقدم بالشكر إلى وفديّ الفلبين وباكستان على الروح البناءة جدا التي قادا بها عملية التشاور.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للجهود التي يبذلها المقدمون الرئيسيون من أجل مراعاة بعض ما تبقى من الشواغل التي أثّرت في السنوات السابقة. ونحن نقدر أيما تقدير إضافة الفقرة الرابعة عشرة الجديدة في الديباجة، التي تقر بالمساهمة الإيجابية لممثلي الجماعات، والأفراد فيما يتعلق بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية على ضرورة أن يُذكر الدين والمعتقد مقترنين. كما أننا نقدر استعداد مقدمي مشروع القرار الرئيسيين لتقوية اللغة المستخدمة بشأن دور المجتمع المدني، ولا سيما في الفقرة ١٤، عند إدراج العناصر الفاعلة التي ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل معها بنشاط في سياق الحوار بين الثقافات.

إننا نولي أهمية كبيرة للعمل الذي تقوم به اليونسكو في سياق تعزيز الحوار بين الثقافات، وهي الوكالة الرائدة في تعزيز الحوار بين الثقافات، فضلا عن المبادرات الأخرى لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، مثل تحالف الحضارات، ومؤسسة "آنا ليند". ولئن كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقر بأن النص قد استمر في التحسن على مر السنين، فإننا نشق بأن مقدمي مشروع القرار سوف ينظرون إيجابيا في الاقتراح بجعله مبادرة تعقد مرة كل سنتين.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يتعلق بياني بالقرار ١٢٧/٦٨. لقد عرض النظام الديني الإيراني قرارا مليئا بالنفاق. وتسعى إيران بتقديمها إياه إلى أن تتركب موجة الشرعية الدولية، ولكن لا يمكن إتاحة المجال أمام تطلعات

تؤمن الولايات المتحدة إيماناً قوياً بضرورة الحض على إشاعة ثقافة السلام من خلال اعتماد وتعزيز القيم القائمة على الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تنبذ العنف وتعالج الأسباب الجذرية للتراعات. ويتملكنا الحماس حيال هذه الجهود القائمة على التوافق بهدف تعزيز التسامح والحوار والمصالحة واحترام التنوع الثقافي. وبصفتنا دولة متعددة الأعراق والثقافات والأديان، فإننا نعتقد أيضاً أن الحوار والتفاهم والتعاون فيما بين الأعضاء من مختلف الخلفيات الدينية والثقافية أمر مهم لإرساء التعايش السلمي بين الجماعات والدول.

ونفهم أن القرار ١٢٦/٦٨، المعني بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، يؤكد مجدداً اعتراف المجتمع الدولي بأن المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١))، توفر، في مجملها، الإطار الدولي اللازم لحماية حرية التعبير. وفي ذلك الصدد، تؤكد الولايات المتحدة من جديد موقفها المعروف جيداً من ضرورة إتاحة أقصى قدر من الحماية لممارسة الحق في حرية التعبير. وتود الولايات المتحدة أن تشير إلى أننا، لدى اعتماد إعلان فيينا بشأن تحالف الحضارات الذي يرحب به هذا القرار، قد أعربنا عن القلق إزاء تقرير عام ٢٠٠٦ للفريق الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات، ونحن نغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن ذات القلق.

وفيما يتعلق بالقرار ١٢٧/٦٨، تنضم الولايات المتحدة إلى توافق الآراء اليوم لأننا نؤمن بالحوار، ونقر بأن مكافحة العنف والتطرف العنيف هدف مهم. أن نعلم اليوم بتوافق الآراء في الجمعية العامة القرار الذي انبرت لتقديمه إيران بعنوان "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف" فإن ذلك أمر يعزز أهمية الانخراط في خدمة مصالحنا المشتركة والنأي عن الصراع والعنف والبحث عن الحلول الدبلوماسية.

ولا تزال إيران تقدم الدعم العسكري والسياسي والمالي للجماعات الإجرامية مثل حزب الله وحركة حماس. وأرسلت هذه المنظمات الإرهابية المئات من منفذي التفجيرات الانتحارية، وزرعت الآلاف من القنابل، وأطلقت عشرات الآلاف من الصواريخ على المدنيين الأبرياء. وفي عطلة نهاية هذا الأسبوع تحديداً، ضرب الرئيس روحاني مثالا آخر على النفاق الإيراني عندما غرّد على موقع تويتر:

"لقد خلقت البلدان التي توفر الأسلحة والتدريب للإرهابيين أزمة في المنطقة، وسيلقون في نهاية المطاف في هذا الدعم للإرهاب".

هل يمكننا أن نصدق هذا؟ وعندما قرأناها، ظننت أنني أقرأ صفحات من قصة "أليس في بلاد العجائب"، وليس تغريدة من تغريدات روحاني في موقع تويتر. إنها تذكرني بسفاح يحاضر بنا جميعاً عن قدسية الحياة.

كما يدعو قرار اليوم الدول إلى الاعتراف ببعضها البعض كتعبير عن التسامح. وبينت إيران ما يسمى بالتسامح في الأسبوع الماضي عندما تكلمت في الجمعية العامة ورفضت الاعتراف بإسرائيل، وهي دولة زميلة وعضو في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء لتبين دعمها للممثل العليا الواردة في القرار، وللشعب الإيراني. وإسرائيل إذ تقوم بذلك إنما تعطي الأولوية للإنسان على السياسة آملة أن يجذو الآخرون حذونا.

يضع القرار معايير عالية. ويتعين الآن على المجتمع الدولي أن يتأكد من أن إيران تنهض إلى مستوى تلك المعايير.

السيد إردمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تدعم الولايات المتحدة بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٢٦/٦٨ ومن دواعي سرورنا أن ننضم إلى توافق الآراء على القرار.

ونأمل أن نرى تلك الكلمات وهي تتجسد ليس في هذا القرار فحسب، بل وفي خطوات عملية وواضحة من جانب إيران توائم فيها ما بين أنشطتها وما تنادي به من مثل ومبادئ المجتمع الدولي.

السيدة فنتورا (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد انضمت كندا إلى توافق الآراء على القرار ١٢٧/٦٨، المعنون "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف" لكونها من المؤيدين الأقوياء لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولإيمانها بضرورة أن يعيش جميع مواطني العالم بمنأى عن التمييز. ومن أجل تحقيق عالم خال من العنف، تُحترم فيه حقوق الإنسان وحرية جميع الأشخاص، يتعين علينا جميعاً أن نتخذ إجراءات ملموسة، وألا نعول على الكلمات والإيماءات. وفي سياق الجهود الرامية إلى تأييد القرار، نحث جميع الدول على الامتثال لما عليها من واجبات في إطار حقوق الإنسان الدولية. وإننا نتطلع، على وجه الخصوص، إلى مقدم مشروع القرار ليترجم كلامه إلى عمل، وأن يكفل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبه بدون تمييز من أي نوع، بما في ذلك حقوق المرأة والأقليات العرقية والطوائف الدينية كافة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

البند ٣٢ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج الصراع

مذكرة شفوية مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا
لدى الأمم المتحدة، تحيل بها تقرير عملية كيمبرلي إلى
الجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٥/٦٧
(A/68/649)

إننا نشاطر المجتمع الدولي انشغاله الجدي بالأخطار التي تمثلها أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه. لقد شهدت السنوات الأخيرة تجديداً واضحاً للإرهاب الذي ترعاه الدولة في إيران، لا سيما من خلال فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي، ووزارة الاستخبارات والأمن، والمليشيات الشيعية العراقية وحزب الله الحليف لإيران، وجميعها تشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي، وتستخدم العنف من أجل تحقيق أهدافها. إن ذلك أمر يتعارض مع الجهود الرامية إلى مكافحة العنف والتطرف العنيف.

نحن نحث إيران على التأكيد على ما تعهدت به من التزامات، على النحو المنصوص عليه في هذا القرار، وذلك بإعطاء الأولوية لما دعاه الرئيس الإيراني روحاني الاعتدال المتصف بالحكمة والتعاون البناء في سياساتها على الصعيد الإقليمي، من أجل المساعدة على استعادة السلام والاستقرار في المنطقة. إن وقف الدعم العسكري المقدم إلى الجهات التي تديم العنف ضد المدنيين الأبرياء أو تسهم في الصراع الطائفي في المنطقة يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في إضفاء معنى لما أعربت عنه إيران من مشاعر في هذا القرار.

نحن ندرك أن الشعب الإيراني قد منح الرئيس روحاني تفويضاً بتحقيق رغبته القوية في انتهاج طريق أكثر اعتدالاً وجدوى، سواء في الداخل أو في الخارج. ويشجعنا التقدم المحرز حتى الآن على المسار الذي رسمته مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا، وهو ما أمكن تحقيقه بفضل جهود المجتمع الدولي. كما رحبنا بما صرح به الرئيس روحاني في خطابه أمام الجمعية العامة في وقت سابق من هذا العام، عندما قال إن إيران:

"ستتصرف بمسؤولية حيال الأمن الإقليمي والدولي، وأنها مستعدة ومهيأة للتعاون في هذه المجالات مع الأطراف المسؤولة الأخرى"، (انظر ص ١٩-٢٠، A/68/PV.6).

مشروع القرار (A/68/L.29)

أمام الجمعية في العام الماضي. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئتها على العمل الذي قامت به أثناء فترة ولايتها، ولا سيما في توجيه عملية كيمبرلي خلال أوقات صعبة للغاية وفي الوصول بها إلى ما وصلت إليه اليوم. ونذكر بأنها أشارت في تقريرها (A/67/640) إلى التقدم المحرز في عام ٢٠١٢ وبعض المسائل العالقة التي تعين تناولها في سياق هذا العام. ولذلك، يسعدني أن أقول إنه تم إحراز تقدم بشأن بعض المسائل المعلقة المشار إليها في القرار الأخير الذي اتخذته الجمعية العامة.

وأود أيضا أن أشير إلى أنه حدثت زيادة في عدد المشاركين في عملية كيمبرلي. وأصبح عدد المشاركين الآن ٥٤ مشاركا يمثلون ٨١ بلدا، بما في ذلك ٢٨ عضوا في الاتحاد الأوروبي تمثلهم المفوضية الأوروبية. والإضافة الجديدة على صعيد عضوية العملية هي جمهورية مالي التي جرى قبولها عضوا جديدا في العام الماضي. وأود أيضا أن أشير إلى أن بعض العناصر الجديدة ذات الطابع السياسي والتقني، المدرجة في مشروع القرار الجديد، هي نتائج واردة في البيان الختامي للدورة العامة الحادية عشرة لعملية كيمبرلي التي استضافتها جنوب أفريقيا في جوهانسبرغ في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد اعتمدت عملية كيمبرلي قواعد ومعايير إجرائية جديدة لتنظيم أنشطة هيئاتها العاملة. واتفق المشاركون والمراقبون على تبسيط الإجراءات المتعلقة بإعداد واعتماد القرارات والوثائق الصادرة عن عملية كيمبرلي، بما يؤدي إلى تعزيز فعاليتها في سعيها إلى الاضطلاع بولايتها.

ومشروع القرار يعبر أيضا عن التقدم الذي أحرزته عملية كيمبرلي لتعزيز تنفيذ نظام استعراض الأقران وزيادة شفافية الإحصاءات ودقتها وتشجيع البحوث في مجال إمكانية اقتفاء أثر الماس وتشجيع انضمام الجميع إلى العملية عن طريق توسيع نطاق مشاركة الحكومات وأوساط الصناعة والمجتمع المدني في

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا ليتولى عرض مشروع القرار A/68/L.29. السيد هلابو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعرض مشروع القرار A/68/L.29، أود في عجالة أن أزجي الشكر إلى أولئك الذين أعربوا، مرة أخرى هذا الصباح، من شتى أنحاء أفريقيا والمجتمع الدولي، عن مواساتهم ودعمهم لنا، على نحو ما شهدناه في الأيام العشرة الماضية منذ وفاة رئيسنا السابق نيلسون مانديلا.

ورسائل الدعم هذه لا تزال تقوي شعبنا ويمكننا أن نؤكد لهم أننا سنواصل التقيد بالمبادئ التي ناضل نيلسون مانديلا في سبيلها حتى وفاته. ونحث المجتمع الدولي على أن يقدم لنا كل الدعم اللازم خلال الفترة الصعبة المقبلة من أجل توطيد مكاسب نضالنا وديمقراطيتنا.

وأود، قبل كل شيء، أن أشكر مقدمي مشروع القرار A/68/L.29 على دعمهم الكريم، ولكن أود أيضا الإشارة إلى أن نص المشروع هو نتاج التعديلات التي أُجريت والمناقشات التي جرت خلال جولتين من المشاورات عقدت في الأسبوع الماضي وبعد أن خضع المشروع لإجراء الموافقة الصامتة. ولذلك، فقد تم تقديمه في صورته الحالية كي تنظر فيه الجمعية العامة.

وأود أن أشير إلى أنه نص توافقي جرت العادة على أن تعتمده الجمعية العامة في نهاية كل عام بعد أن يقدمه الرئيس الحالي أو الرئيس المنتهية ولايته لعملية كيمبرلي. وبالتالي، فإنني أعرض مشروع القرار في هذا السياق، على النحو المطلوب في القرار ١٣٥/٦٧ الذي اتخذ في الدورة السابقة للجمعية العامة.

ومشروع القرار يشكل تحديثا للمشروع الذي عرضته سلفي، السفيرة جيليان ميلوفانوفيتش، ممثلة الولايات المتحدة.

تبذلها ليربيا للاستمرار في تعزيز نظام الرقابة الداخلية ومواصلة التصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، ويحيط علما بالزيارة الاستعراضية لليربيا التي جرت خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٧ آذار/مارس.

ويرحب أيضا بمبادرة المشاركين في عملية كيمبرلي في غرب أفريقيا لتعزيز تعاونهم في جهود التنفيذ وتنسيق السياسات بشأن عملية كيمبرلي في سياق النهج الإقليمي لمنطقة نهر مانو ويقر بخطط المنطقة لوضع استراتيجية وخارطة طريق إقليميتين باعتبارهما نتيجة حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن التعاون الإقليمي في غرب أفريقيا.

ويلاحظ المشروع أن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي أكد مجددا على القرار الإداري بشأن التعليق المؤقت لمشاركة جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أُقرَّ من خلال إجراء كتابي مؤرخ ٢٣ أيار/مايو، والاستعداد الذي أعربت عنه جمهورية أفريقيا الوسطى لمعالجة مسائل عدم الامتثال للمتطلبات الدنيا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وتعزيز نظمها المتعلقة بالرقابة الداخلية.

كما يشير مشروع القرار إلى قرار الاجتماع العام المتعلق بمواصلة جمهورية فتزويلا البوليفارية مشاركتها في عملية كيمبرلي، ويقر بالخطوة الإيجابية المتمثلة في تقديم جمهورية فتزويلا البوليفارية لتقارير استجابة لقرار الاجتماع العام، ويدعو جمهورية فتزويلا البوليفارية إلى مواصلة بذل الجهود من أجل العودة بالكامل إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ من خلال اتخاذ الخطوات المحددة في بيان عملية كيمبرلي المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وبخصوص موضوع بالغ الدقة، يلاحظ مشروع القرار المناقشات التي جرت في عام ٢٠١٣ بشأن موضوع إصلاح عملية كيمبرلي والتغييرات المقترحة إدخالها على تعريف "الماس الممول للتراعات" من بين اقتراحات أخرى، ويلاحظ أيضا

نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وزيادة إحساس المشاركين بتوليهم زمام الأمور وتحسين تدفق المعلومات والاتصالات وتعزيز قدرة نظام إصدار شهادات المنشأ على التصدي للتحديات الناشئة.

ويعرب عن التقدير للاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وسنغافورة وفيت نام وكوت ديفوار وليبريا لاستقبالها زيارات أو بعثات استعراض في عام ٢٠١٣، ويرحب بالتزام تلك البلدان بالسماح باستعراض نظم إصدار الشهادات لديها وتحسينها باستمرار، ويهيب بالمشاركين الآخرين الذين لم يبدوا بعد استعدادهم لاستقبال زيارات استعراض أن يفعلوا ذلك.

ويسلم المشروع أيضا بأهمية عملية كيمبرلي في النهوض بالتنمية الاقتصادية، ولا سيما في قطاع تعدين الماس الحرفي الضيق النطاق، ويشجع زيادة التركيز على المسائل المتصلة بالتنمية، بطرق منها العمل المضطلع به في إطار مبادرة تطوير قطاع الماس.

كما يلاحظ مع التقدير استمرار تعاون عملية كيمبرلي مع الأمم المتحدة بشأن قضية الماس الوارد من كوت ديفوار، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢١٠١ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ووفقا للقرار الإداري بشأن تقاسم المعلومات مع الأمم المتحدة. وفي الواقع، فإنه يتطرق إلى تقرير بعثة الاستعراض التي زارت كوت ديفوار ويقر بأن كوت ديفوار أوفت بالمتطلبات الدنيا بقدر ما كان بوسعها أن تحققه بموجب الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، ويشير إلى أن مجلس الأمن سيقوم بموجب القرار ٢١٠١ (٢٠١٣) باستعراض تدابير في ضوء التقدم المحرز نحو تنفيذ عملية كيمبرلي.

ويقر المشروع بمشاركة ليربيا في العمل الذي يقوم به الفريق الإقليمي التابع لعملية كيمبرلي للتعاون في منطقة نهر مانو ويشجع عملية كيمبرلي، بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بليبريا، المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٢٥ (٢٠١١) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر، على دعم الجهود التي

أهم يودون إدراج أسمائهم. ونأمل أن يؤخذ ذلك في الاعتبار بالتأكيد.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أطلب إلى الجمعية أن تحيط علما بتقرير نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ (انظر A/68/649)، وأن تعتمد، كما جرى في الماضي، مشروع النص بصيغته المقترحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بوسوتيل (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وهذا البيان يخطى بتأييد البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجلب الأسود وآيسلندا وصربيا؛ وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما للانضمام، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجورجيا وأرمينيا.

بداية، يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، التي تعمل باعتبارها مشاركا واحدا في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، الإشادة بجنوب أفريقيا لنجاحها في رئاسة عملية كيمبرلي في عام وافق الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء النظام. ونرحب أيضا بالنتائج التي تحققت من حيث أنها تظهر أهمية الجهود المبذولة لمواصلة تعزيز عملية كيمبرلي والتصدي لتحديات المستقبل.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل المثمر المنجز في هذا العام، ولا سيما موافقة الاجتماع العام لعملية كيمبرلي الذي عُقد مؤخرا على إجراء تعديلات في مرفقي الوثيقة الأساسية لعملية كيمبرلي. ويرحب الاتحاد كذلك بالاتفاق على مواصلة دراسة واستعراض متطلبات الحد الأدنى لنظام إصدار شهادات المنشأ والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز التنفيذ. والاتحاد يرحب أيضا

عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تغيير تعريف "الماس الممول للتراعات"، ويلاحظ كذلك أن الرئيس والمشاركين والمراقبين متحمسون لمواصلة الحوار حول هذه المسألة.

وينوه مشروع القرار بأن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي اعتمد مقترحا لإدخال تعديلات على الوثيقة الأساسية لعملية كيمبرلي تهدف إلى تعزيز نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ضمن اختصاصها الحالي. وكما أشرت من قبل، فإنه ينوه أيضا بإصدار الاجتماع العام لعملية كيمبرلي سبعة قرارات إدارية بشأن التعاريف الفنية؛ والمبادئ التوجيهية لإعداد ومراجعة وتحليل البيانات الإحصائية لعملية كيمبرلي؛ ورئاسة الهيئات العاملة التابعة لعملية كيمبرلي؛ وطلبات المشاركين في عملية كيمبرلي للانضمام إلى عضوية الهيئات العاملة والمشاركة فيها؛ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية استعمال شعار عملية كيمبرلي؛ وحل لجان المشاركة والاختيار وتشكيل لجنة بشأن المشاركة والرئاسة؛ والشهادات الفنية للبحث العلمي.

وختاما، أود أن أقول إن التقدم المشار إليه، لا سيما في التقرير والبيان الختامي الصادر عن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي الذي عُقد في جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر، يعبر عن الالتزام المتجدد من قبل المشاركين في عملية كيمبرلي ومراقبيها بضمان استمرارنا في جعلها ذات أهمية وتعزيز ضوابطنا الداخلية وضمان إمكانية أن تستمر العملية في التصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها. كما نخطط علما بأن الحالة قد تغيرت منذ إنشاء عملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٣، ولا سيما في بعض البلدان المشاركة، وكذلك في مجال الصناعة والمجتمع المدني. ونحن ملتزمون بالحفاظ على الشراكة الفريدة من نوعها التي مكنت عملية كيمبرلي من الاستمرار ومن التصدي لبعض التحديات الصعبة التي نشأت حتى الآن.

وأود أن أشكر أولئك الذين قدموا الدعم مرة أخرى لمشروع القرار وأن أشير إلى أن بعض المشاركين قد ذكروا

وفي ضوء قرار مجلس الأمن ٢١٠١ (٢٠١٣)، فقد بينت مشاركة عملية كيمبرلي مع كوت ديفوار الدور الإيجابي الذي يمكن أن يضطلع به النظام في الحالات التي يمكن أن يؤثر فيها إنتاج الماس وتجارته على السلام والأمن. وقد شارك الاتحاد الأوروبي، بصفته رئيس الفريق العامل المعني بالرصد وميسر فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار في الأمم المتحدة، في بعثة الاستعراض التابعة لعملية كيمبرلي التي زارت كوت ديفوار مؤخرا. وفي هذا الصدد، فإنه يساعد ذلك البلد على الوفاء بمتطلبات الحد الأدنى لعملية كيمبرلي في حدود ما يسمح به الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتعاون الجيد لسلطات كوت ديفوار فيما يخص الاستجابة لمتطلبات عملية كيمبرلي، وهو عازم على مواصلة دعم جهود كوت ديفوار فيما يتعلق بوضع استراتيجية انتقالية وخريطة طريق من أجل رفع الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، وبالتالي ضمان إسهام الماس الإيفواري في الانتعاش والتنمية. وفي ذلك السياق، سيوفر الاتحاد الأوروبي، من خلال صك تحقيق الاستقرار، مساعدة تقنية ترمي إلى تعزيز إضفاء الطابع الرسمي على قطاع التعدين الحرقي، وتعزيز سلسلة المسؤوليات في البلد.

فيما يتعلق بالبلدان الأخرى في غرب أفريقيا، يرحب الاتحاد الأوروبي بالانخراط المستمر لليبريا في عملية كيمبرلي، في إطار قرار مجلس الأمن ٢٠٧٩ (٢٠١٢)، حيث لا يزال التعاون الإقليمي مهما لضمان تحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا ترحيبا كبيرا بمبادرة المشاركين في منطقة نهر مانو الرامية إلى تعزيز تعاونهم فيما يخص تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وتنسيق السياسات.

وقد تمثلت الشهادة الأخيرة على قدرة العملية على التعامل مع حالات عدم الامتثال، في تعليق عضوية جمهورية

باتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة برئاسة وعضوية الهيئات العاملة التابعة لعملية كيمبرلي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن تحقيق الاتساق في استخدام هذه الأدوات التنفيذية سيعزز قدرة العملية على التصدي للتجار غير المشروع بالماس الممول للتراعات، وندعو جميع المشاركين إلى تكثيف الجهود المبذولة في هذا الصدد.

والإتحاد الأوروبي، بصفته رئيس الفريق العامل المعني بالرصد في عملية كيمبرلي، يسهم بنشاط في تعزيز التنفيذ. وهو يشجع المشاركين على مواصلة الالتزام بتعزيز التدقيق من خلال زيارات استعراض الأقران في إطار عملية كيمبرلي وتقديم تقارير سنوية موضوعية. وعلى وجه الخصوص، يود الإتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره لجنوب أفريقيا وليبريا والإتحاد الروسي وسنغافورة وفيت نام على استضافة زيارات استعراض في عام ٢٠١٣، وللبلدان التي وجهت دعوات للقيام بزيارات استعراض في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

وعلاوة على ذلك، يلاحظ الإتحاد الأوروبي مع الارتياح أن عملية كيمبرلي تعترم مواصلة تحسين شفافتها وتشجيع نشر التقارير السنوية وتقارير زيارات الاستعراض. ونعتقد أيضا أن المنهاج المشترك لتبادل البيانات بين الهند والإتحاد الأوروبي في إطار نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، على النحو المبين في الاجتماع العام لعملية كيمبرلي، يمكن اعتباره مثلا جيدا على تعزيز تبادل المعلومات بين المشاركين بخصوص تنفيذ عملية كيمبرلي.

وتتوقف مصداقية نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، بوصفها عملية دولية، على التنفيذ والإنفاذ الفعالين من قبل المشاركين فيه. وفي هذا الصدد، فإن عدد الشهادات المزورة التي تم كشفها والشحنات غير القانونية التي مُنعت في عام ٢٠١٣ يشهد على فعالية عملية كيمبرلي في منع دخول الماس الممول للتراعات إلى التجارة المشروعة. والإتحاد الأوروبي يتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في ذلك المجال في عام ٢٠١٤.

السيد ماكسيم شيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يشكر جمهورية جنوب أفريقيا على رئاستها الناجحة لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٣ والمشاورات والتنسيق بشكل فعال، فيما يخص إعداد مشروع القرار A/68/L.29، المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والتزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها"، الذي يدعمه وفد بلدي. كما تمنى النجاح أيضا لجمهورية الصين الشعبية وجمهورية أنغولا كرئيس ونائب للرئيس على التوالي، لعملية كيمبرلي خلال عام ٢٠١٤.

ظل الاتحاد الروسي منذ عام ٢٠٠٠، مشاركا نشطا في عملية كيمبرلي. ونشيد بدورها في مجال إزالة ماس تمويل الصراع من قائمة التجارة المشروعة بالماس الخام، ونرحب بالعملية الجارية لتوسيع دائرة المشاركين في هذه العملية. ومن الضروري مواصلة تشجيع الدول على المشاركة الكاملة في العملية، من أجل وضع آلية عالمية خاصة بالتجارة الدولية في الماس الخام، على وجه السرعة، تعمل بسلاسة، وتتسم بالشفافية الكاملة.

في رأينا، فإن الجزاءات غير المتناسبة، تأتي بنتائج عكسية، ويمكن أن تعزز المناطق غير الخاضعة للرقابة، والمسمأة مناطق "التجارة الرمادية". إننا ندعم الجهود الرامية إلى وضع قواعد وإجراءات شفافة وموحدة للعملية، من شأنها أن تمنع ازدواجية المعايير. وفي هذا الصدد، من الصعب اعتبار المبادرات الرامية إلى إصلاح نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ، مناسبة من حيث التوقيت، بينما تفتقر المسألة إلى توافق آراء الدول المشاركة.

إن الاتحاد الروسي يعارض تسييس عمل عملية كيمبرلي، وإدراج مسائل لا علاقة لها باختصاصاتها في جدول أعمالها. إننا نحيط علما مع الأسف بالمحاولات المتكررة على نحو

أفريقيا الوسطى مؤقتا في النظام في أيار/مايو. وبصفة الاتحاد الأوروبي، رئيسا للفريق العامل المعني بالرصد التابع لعملية كيمبرلي، فإنه يرصد الحالة ويرحب بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل وضع خطة عمل لتعزيز نظام المراقبة الداخلية في البلد. ومع ذلك، فإننا نرى أن الأوضاع الأمنية في البلد لا توفر حاليا ضمانات فيما يتعلق بالحفاظ على سلامة سلسلة المسؤوليات المتعلقة بالماس.

بالنظر إلى المستقبل، يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذ خلال الاجتماع العام لعملية كيمبرلي الذي عقد في جوهانسبرغ، والمتعلق بالنظر في إنشاء لجنة ابتكار، بهدف تشجيع إجراء المزيد من النقاش بشأن قضايا الإصلاح وكيف يمكن أن يستجيب النظام للمسائل الأخلاقية الأوسع نطاقا. إننا ندرك بقوة الحاجة إلى زيادة تعزيز عملية كيمبرلي وتكييفها، لمواجهة تحديات المستقبل في سلسلة التوريد العالمية للماس، وتقديم ضمانات للمستهلكين بأن الماس ليس مرتبطا بالعنف.

أظهر المجتمع الدولي خلال عام ٢٠١٣، تصميمه على العمل بشكل جماعي وبطريقة بناءة من خلال عملية كيمبرلي، التي تمثل أداة قيمة لمنع الماس من تأجيج الصراعات، والإسهام في نهاية المطاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بإطار تنفيذ إعلان واشنطن المتعلق بإدماج تطوير استخراج الماس الحرفي والصغير النطاق في إطار تنفيذ عملية كيمبرلي،

إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن امتنانه لجنوب أفريقيا لرئاستها للعملية خلال هذا العام. ونرحب ترحيبا حارا بجمهورية الصين الشعبية بصفتها الرئيس القادم، خلال العقد الثاني للعملية، وأهنئ أنغولا على انتخابها نائبة الرئيس القادم. وتنتقل إلى العمل عن كثب مع الرئيس ونائب الرئيس الجديدين، لجلب زخم جديد، وتعزيز نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ.

عام ٢٠٠٣، تراجعت تجارة الماس الخام الممول للصراعات من ١٥ في المائة من التجارة العالمية في الماس الخام إلى أقل من ١ في المائة. وهذا النجاح دليل على ما يمكن تحقيقه عندما يقابل الالتزام العالمي بإجراء عالمي.

قد أكون متحيزاً، ولكنني أعتقد أن إسرائيل هي جوهره الشرق الأوسط وبأن صناعة الماس هي جوهره الاقتصاد الإسرائيلي. إسرائيل، إلى جانب مومباي ودي وشنغهاي، في طبيعة التطورات الحاصلة في صناعة الماس. وبوصف إسرائيل مصدراً رئيسياً للماس، وثالث مركز تجاري له، فإنها ملتزمة بتوضيح أنه يمكن الحفاظ على اقتصاد مستدام، من خلال قيم مثل النزاهة والصدق والثقة. وتعتبر إسرائيل مكافحة الماس الممول للصراعات، كتعبير عن "إصلاح العالم"، الذي يمثل التزاماً يقع على كل شخص من أجل جعل العالم مكاناً أفضل للعيش.

لهذا السبب، كانت إسرائيل إحدى أوائل البلدان التي أذكت الوعي بمسألة الماس الممول للصراعات.

وقد كنا من أوائل البلدان التي أدت دوراً في إنشاء عملية كيمبرلي. وكنا أول بلد يصدر شهادة عندما دخلت عملية كيمبرلي حيز النفاذ في عام ٢٠٠٣. وعندما ترأست إسرائيل عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٠، أقامت شراكة مع منظمة الجمارك العالمية وعلاقات مع البلدان التي ليست جزءاً من العملية بعد.

يقيّم الماس بناء على أربعة معايير: طريقة قطعه ولونه وصفاءه ووزنه بالقيراط. واقترح اليوم أن يقيّم المجتمع الدولي نجاحه في معالجة الاتجار غير المشروع بالماس من خلال اعتماد أربعة معايير أخرى، وهي، الضمير والإيمان والمصادقية والثقة.

يجب أن نعمل بناء على ضميرنا الجماعي وزيادة الوعي بالمأسي والفظائع التي تتسبب بها صناعة الماس غير المشروعة. ويجب أن نظهر إيماننا بأن الانتهاكات المتفشية لحقوق الإنسان

متزايد، والرامية لنقل مسألة الماس الممول للصراع خارج عملية كيمبرلي إلى محافل بديلة تفتقر إلى ولاية الأمم المتحدة. إننا نؤكد أن مثل هذه الإجراءات غير المسؤولة هي إجراءات غير مقبولة تهدد بإضعاف نظم المراقبة الدولية المبسطة الخاصة بتجارة الماس الخام. في هذا الصدد، فإننا نشير بشكل خاص إلى الرابط الذي لا ينفصم بين عملية كيمبرلي والأمم المتحدة، الذي أرسته قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. من المزايا الفريدة لعملية كيمبرلي هيكلها الثلاثي. ولكن عملها يجب أن يستند أولاً وقبل كل شيء إلى التعاون الدولي، مع الالتزام الثابت بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي والتشريعات الوطنية للدول المشاركة. وينطبق ذلك أيضاً على ممثلي المجتمع المدني، الذي ينبغي أن تساعد أعمالهم الدول فيما يخص تحقيق الأهداف الرئيسية لعملية كيمبرلي. ولن يصبح الهيكل الثلاثي للعملية نقطة قوتها إلا من خلال الجهود المنسقة بين الدول وصناعة الماس والمنظمات غير الحكومية، استناداً إلى قواعد موحدة.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): شوه الماس الممول للصراعات لعقود عديدة، سمعة صناعة الماس. وأشعلت تلك الأحجار الكريمة، التي تستخدم كأداة للحرب وللتدفقات المالية لأمرء الحرب، الحروب وغدت الرق، وأشعلت الصراعات في بلدان بأكملها. وأدى الماس الخام الخفيف الوزن والثمين والسهل التهريب، إلى نشوب بعض من أسوأ الصراعات المسلحة في أفريقيا، من أنغولا إلى ليبيريا ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى سيراليون.

توحد قبل عشر سنوات، تحالف من الحكومات والمنظمات غير الحكومية وصناعة الماس للتصدي لتلك الأزمة. وأسس نظاماً لإصدار شهادات المنشأ، حتى يضمن لمن يشترون الماس، بأن الماس الذي اشتروه خال من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. منذ تأسيس عملية كيمبرلي في

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/68/L.29؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.29 (القرار ٦٨/١٢٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧١ من جدول الأعمال (تابع)

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي

مشروع القرار (A/68/L.32)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشة مشتركة بشأن البند ٧١، من جدول الأعمال، جنبا إلى جنب مع البند ٧٠، من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة" وبنوده الفرعية من (أ) إلى (د) في جلسيتها العامتين ٦٦ و ٦٧ المعقودتين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٠١٣. كانون الأول/ديسمبر

أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا ليتولى عرض مشروع القرار A/68/L.32.

السيدة أوزيرا (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): أنشرف بعرض مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي"، كما يرد في الوثيقة A/68/L.32. ونشكر البلدان التي شاركت في تقديم

تسبر جنبا إلى جنب مع الماس الممول للصراعات. علينا أن نظهر مصداقينا بزيادة تعزيز عملية كيمبرلي والتأكد من أن لدى كل ماسة شهادة كدليل على عدم تمويلها للصراع. ويجب علينا أن نتأكد من أن لدى المشتريين الثقة بأنهم يشترون ماسا جرى استخراجها وقطعه وصقله على نحو يتسم بالمسؤولية.

ويمكن للماس المستخرج بصورة مشروعة أن يسهم في نمو أفريقيا وازدهارها، ولكن إذا نُظِّمَت صناعته على نحو يتسم بالمسؤولية. ولا بد أن يكون تفانينا تجاه هذه القضية واضحا كصفاء الماس الذي نسعى إلى إصدار شهادة له.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة البند ٣٢ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.29، المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة المشاركين في تقديم مشروع القرار: أرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وتايلند، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا. الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

وفي الختام، يصادف في عام ٢٠١٤ مرور ٢٠ سنة على الإبادة الجماعية. وقد اختارت رواندا شعار "تذكّر، واتحد وكن مصدر إلهام" ونرى أن هذا يمثل فرصة هامة لنا جميعا حيث نتجمع معا لكي نتذكر الأرواح التي أزهرت، ونظهر تضامنا مع الناجين ونتحد من أجل التأكد من عدم حدوث ذلك مرة أخرى أبدا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.32، المعنون "تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/68/L.32، انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار البلدان التالية: إسبانيا، وإستونيا، وبلجيكا، والسلفادور، وفرنسا، وكندا، ولكسمبرغ، ومصر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/68/L.32؟
اعتمد مشروع القرار A/68/L.32 (القرار ٦٨/١٢٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٧١ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد.

مشروع القرار، وهي إسبانيا، وبلجيكا، وبولندا، وسلوفينيا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

تشيد رواندا بالأمين العام على تقريره (A/68/497) الذي يقدم تحليلا مفصلا للتحديات الراهنة الماثلة أمام قيام الأمم المتحدة وشركائها بتقديم المساعدة في مجال الإغاثة والتأهيل للناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ بالإضافة إلى التوصيات المتعلقة باتباع السبل الملائمة لتلبية الاحتياجات المتبقية للناجين.

وبعد مرور حوالي ٢٠ عاما على ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، يواصل الروانديون، ولا سيما الناجون، في قطع أشواط هائلة في بناء النسيج الاجتماعي الذي تفسخ نتيجة للإبادة الجماعية. ومع ذلك، بالنظر إلى المدى الذي أثرت فيه الإبادة الجماعية على الروانديين، فإن مرحلة ما بعد الصدمة عملية تعاف تدريجي.

وعلى الرغم من استمرار الحكومة الرواندية في بذل الجهود الرامية إلى تخصيص جزء من الميزانية العادية للاحتياجات الملحة للناجين عن طريق صندوق المساعدة للناجين من الإبادة الجماعية، لا فإنها لا تزال تواجه تحديات خطيرة ترتبط بالمسعى الهائل المتمثل في إعادة بناء الحياة الممزقة للناجين. ولا تزال الاحتياجات ضخمة في قطاعات من قبيل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم والدعم الاجتماعي. بالتالي، فإن مشروع القرار يهدف إلى مساعدة الناجين من الإبادة الجماعية، ولا سيما الأرامل والأيتام. ويحدونا الأمل في أن تواصل الجمعية العامة الإعراب عن تضامنها مع الناجين من الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ باعتماد مشروع القرار، كما فعلت في الماضي، وفي نفس الوقت التأكيد من جديد على الالتزام بمكافحة الإبادة الجماعية في جميع أنحاء العالم، وبالوعد "لن يتكرر ذلك أبدا".

وإلى الغرب من أراضي بلدنا، وقد استمر ذلك حتى السنوات الأولى من هذا القرن. ومن حسن الطالع أن كلا النظامين قد زال الآن.

وللتخفيف من المحن الناجمة عن تلك السياسات المتطرفة، بذلت جمهورية إيران الإسلامية كل ما في وسعها، بما في ذلك الحض على الاعتدال ودعمه في المنطقة المحيطة بإيران. لقد ركز الرئيس الإيراني الحالي خلال حملته الانتخابية على ضرورة توسيع نطاق الاعتدال والتعقل وتحويلهما إلى أساس تقوم عليه السياسات في كل المجالات، بما في ذلك في العلاقات الدولية.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قال أبراهام لنكولن إن بإمكانك أن تخدع جميع الناس لبعض الوقت، وبعض الناس لكل الوقت، ولكن لا يمكنك أن تخدع جميع الناس كل الوقت. أود أن أذكر ممثل إيران بتلك الكلمات.

ما فتئت إسرائيل تأمل أن تشكل الكلمات الواردة في القرار ١٢٧/٦٨، الذي انضمنا إلى توافق الآراء بشأنه، نبراساً تستهدي به إيران. لكننا، للأسف، نقرأ قصة أخرى مغايرة في البيان الذي أدلى به ممثل إيران، وغيرها من البيانات المماثلة التي أدلى بها على الصعيد الدولي خلال الأسابيع القليلة الماضية، وفي قرار إيران عدم الاعتراف بدولة إسرائيل. لقد وجد ممثل إيران، لدى الإدلاء ببيانه، الوقت ليطلق سلسلة من الاتهامات التي لا أساس لها ضد إسرائيل، ولكنه أثر ألا يشير إلى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ما فتئ بلده يرتكبها حتى اليوم.

إنني أرفض قبول ما تلقيه علينا إيران من محاضرات في العديد من المسائل، لأنها، للأسف، مؤهلة فقط لتعليمنا أساسيات الإرهاب. فهي تقف وراء الأنشطة الإرهابية من الأرحنتين وبلغاريا إلى قبرص، وكل ذلك ثابت ومعروف. ما

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أعرب عن تقديري وشكري لكم، سيدي الرئيس، وللأمانة العامة ولجميع الوفود على ما قدمته من دعم واسع النطاق أسفر عن اتخاذ القرار ١٢٧/٦٨ بتوافق الآراء اليوم.

ثانياً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول بضع كلمات عن البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل. نحن نتفهم تماماً ما انتاب ممثل النظام الإسرائيلي من غضب وحنق أدى به إلقاء خطاب يحض على الكراهية اليوم. ومن الواضح أن سبب ذلك أن القرار المعنون "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف" يعمل على تعزيز الاعتدال والتسامح واحترام حقوق الإنسان ويدين العنف والتطرف العنيف. ومن الجلي أن النظام الإسرائيلي العنيف لا يسمح بهذه المسائل والمفاهيم. إنه يمثل نظاماً يحتل أراضي الدول الأخرى ويضع الناس تحت الحصار القاسي في الأراضي المحتلة. إن هذه السياسة هي الأشد تطرفاً في ما ابتكر وطبق من سياسات، إلى جانب استخفافها بالمعايير ومبادئ القانون الدولي كافة. نحن نعارض سياسة حصار شعب يقبع تحت الاحتلال وحرمانه من احتياجاته الأساسية، ويمكن القول باطمئنان إن البشرية بأسرها تعارض ذلك.

التطرف العنيف الذي يسعى القرار إلى مكافحته يشمل أيضاً اللجوء السافر إلى العنف لقمع مقاومة شعب يرزح تحت الاحتلال. ولذلك فأنا أرفض أي اتهام يلصق ببلدي سياسات متطرفة.

وكما يعلم أعضاء الجمعية العامة، ما فتئت إيران تقع ضحية للتطرف العنيف، وقد تعرض الكثير من الإيرانيين للعنف الطائفي. فقد عانينا لسنوات عديدة بسبب العناصر أو الجماعات المسلحة في منطقتنا، بما في ذلك من جراء السياسات التي اعتمدها نظامان متطرفان كانا على سدة السلطة خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويقعان إلى الشرق

يؤسف له أن إيران هي المدرب الرئيسي على الإرهاب وراعيه الأول في العالم. فهي تقدم أسلحة متطورة لحماس وحزب الله والجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة وحول العالم. إنها لتجربة مثيرة للاهتمام على الدوام حين ينبري ممثل أكبر دولة راعية للإرهاب ليشجب الإرهاب والتطرف والعنف. ما زالت جمهورية إيران الإسلامية تمول الإرهابيين وتدرّبهم لقتل المدنيين الأبرياء في جميع أنحاء العالم.

يقع الأشخاص الأبرياء في جميع أنحاء العالم ضحايا للإرهاب الذي ترعاه إيران، وهو أمر نأمل، استناداً إلى القرار ١٢٧/٦٨، أن يجعل اهتمام العالم ينصب على إيران، وهذا هو ما تدعو إليه إسرائيل. ينبغي على الجانب الإيراني أن يقرأ نص القرار الذي تقدم به ويعمل بموجبه. للأسف، في إيران اليوم، تحرم المرأة من حقوقها الأساسية، وتُقمع حرية التعبير، وتُضطهد الأقليات، وتُزور الانتخابات. وكل هذا الأمور مستمرة بلا انقطاع، ولا أود أن أستغرق المزيد من الوقت في هذه المسألة.

فيما يتعلق بإسرائيل، فنحن ملتزمون بعملية السلام. وتجري المناقشات بيننا وبين الفلسطينيين في هذا الشأن. ونأمل أن نتوصل إلى تسوية في القريب العاجل. وليس لذلك أي صلة بقرار اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.